المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: عسكرة المجتمع وأُثرها في البناء الديمقراطي (دراسة حالة العراق)
اسم الكاتب: أ.م.د. سامر مؤيد عبد اللطيف، م. حميد حسين كاظم الشمري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2289
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 07:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

عسكرة المجتمع وأثرها في البناء الديمقراطي
(دراسة حالة العراق)

أ.م.د. سامر مؤيد عبد اللطيف(*) م. حميد حسين كاظم الشمري(**)

المقدمة

تسعى الدول الى تبني عقائد واستراتيجيات متنوعة لإنجاز ما تصبو اليه من اهداف ومصالح تتوزع على مستويات متدرجة في اهميتها ، دون ان تقصي من حساباتها خيار القوة العسكرية كوسيلة فاعلة – في احيان – لتحقيق شطر من تلك الاهداف . وإذا كان الميل لخيار العسكرة هذا لايعدو ان يكون محض استراتيجيةتعبوية وتدابير احترازية تلجأ لهابعض الدول في حالة الطوارئ لمواجهة عدوان خارجي او اختلال في الوضع الامني الداخلي، فان الدّول ذات الانظمة الدكتاتورية بضمنها دول العالم الثالث تميل بحدة الى تكريس القوة والطابع العسكري كخيار أيديولوجيفي مجتمعاتها بغية ضمان اخضاعها لتوجهات الحاكمين وحمايةالنظام القائم ؛ فيتّحول بذلك الولاء من الوطن الى الحاكم ، ويتجه المجتمع بصورة قهرية الى الاصطباغ بالصبغة العسكرية، وهذا الامر ينطوي على فرض منظومة من القيم ذات الطابع العسكري تبدأ من اصغر حلقات المجتمع وأوسطها لتنتهي الى اعقد تلك الحلقات وأكثرها تأثيرا على بنية المجتمع تكرارا للنموذج الاسبارطي .

وعلى صعيد متصل كان للعراق تجربة مع العسكرة عميقة بامتداداتها التأريخية والمجتمعية، ظهرت منذ فجر الحضارة السومرية ولم تفارق هذه الرقعة الجغرافية حتى مع ظهور الاسلام او قدوم الغزاة او ظهور الحكومات الوطنية ، وهو الامر الذي

(*)جامعة كربلاء –كلية العلوم السياسية.
(**)جامعة كربلاء –كلية العلوم السياسية.

رسخ هذه الظاهرة وعزز من تداعياتها السلبية على بنية الدولة ككل وخياراتها السياسية وفي مقدمتها الخيار الديمقراطي الذي اعتمدته بعد عام ٢٠٠٣.

اولا : أهمية البحث :

يستمد البحث اهميته من خطورة وعمق تأثير ظاهرة العسكرة على بنيان الدولة وديناميا‌تها ، مثلما يلقي بضلاله الثقيلة على مسار التحولات الديمقراطية فيها بوصفه البديل غير المناسب لأجواء المدنية والمواطنة التي تزدهر بها تلك الديمقراطية . فعلى الرغم من عمق جذور هذه الظاهرة وشيوعها في اغلب دول العالم الثالث والنظم الشمولية ، وخطورة تداعياتها ، فان الكتابات العربية عامة والعراقية خاصة حول هذه الظاهرة ، كانت محدودة ولم ترتق الى مستوى الحدث وانعكاساته الخطيرة على الامن الوطني وعملية البناء الديمقراطي في مثل هذه البلدان عامة وفي العراق خاصة .

وتزداد اهمية دراسة هذه الظاهرة مع تصاعد وتيرتها ومظاهرها وتداعياتها في دولة دشنت عهدا جديدا من التحولات الديمقراطية مثل العراق بفعل ما يواجهه من تحديات ارهابية في الوقت الراهن ،بصورة جعلت التجربة الديمقراطية فيه تعيش محنة حقيقية بفعل متغيرات الواقع وضغوطه التي من بينها مظاهر العسكرة وتداعياتها .

ثانيا : مشكلة البحث وهدفه

تتبلور مشكلة البحث في رصد وتحليل طبيعة الاثار التي تفرزها ظاهرة العسكرة في عملية البناء الاجتماعي في الدول التي تشهد حالة من التحولات الديمقراطية بشكل عام ، وفي العراق بشكل خاص لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ .

ويتمحور هدف البحث وفق ما تقدم في ادراك فرضية مفادها (ان ظاهرة عسكرة المجتمع لها اثار سلبية متنامية في عملية بناء الديمقراطية للمجتمعات التي تعيش مرحلة انتقالية)

ثالثا : منهجية البحث

في بحثنا هذا تم اعتماد منهج التحليل الوصفي والعلمي بأسلوب دراسة حالة العراق في ظل التحولات الديمقراطية التي عاشها بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ .

رابعا : هيكلية البحث

تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث هي :-

المبحث الاول : مفهوم عسكرة المجتمع وجذورها

المبحث الثاني : أنواع ظاهرة عسكرة المجتمع ومظاهرها

المبحث الثالث : نتائج ظاهرة عسكرة المجتمع وتداعياتها على البناء الديمقراطي

المبحث الاول

مفهوم عسكرة المجتمع وجذورها

المطلب الاول : مفهوم عسكرة المجتمع

يعد التعريف بالظاهرة موضوعة الباحث مدخلاً ضروريا ومنطقيا لتتقصي ابعادها وعلاقاتها المختلفة. ولايمكن الفصل عند التعريف بين الجذر اللغوي للمفهوم وبين دلالته الاصطلاحية. ومن هذا المنطلق جرى تقسيم هذا المطلب على فرعين ، يتصدى الفرع الاول للتعريف بالعسكرة لغة بينما يتحرى الفرع الثاني عن المعنى الاصطلاحي للمفهوم .

الفرع الاول : العسكرة لغةً

العسكرة في اللغة مصدر الشدة والجدب[١]، وعسكر الليل تراكم تظلمته[٢] والعسكر، الجمع الكثير من كل شيء او الجيش، والمعسكر بفتح الكاف موضع التجمع .[٣] والعسكرة مجتمع الجيش[٤] .ويقال: عَسْكَرٌ من رجال وخيل وكلاب. وقال الأَزهري: عَسْكَرُ الرجلِ جماعةُ مالِه ونَعَمِه [٥]

١– الطاهر احمد الراوي ، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير واساس البلاغة ، ج٣، ط٣، دار عيسى الحلبي وشركاءه ، بدون سنة طبع ، ص ١٢٥.

٢– صالح العلي الصالح وامينة الشيخ سليمان الاحمد ، المعجم الصافي في اللغة العربية ، ص ٤١٦.

٣–محمد فريد وجدي ، دائرة معارف القرن العشرين ، المجلد السادس ، دار الفكر ، بيروت ، بلا سنة طبع ، ص ٤٣٦.

٤–د.احمد مختار واخرون ، المعجم العربي الاساس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٩ ، ص ٨٤١ .

٥–ابو الفضل جمال الدين محمد بن منظور، لسان العرب، مجلد ٤ ،دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٨، ص ٥٦٧–٥٦٨

ويقابل العسكرة في اللغة الانكليزية مصطلح (**Militarization**) المستلة من الفعل (**Militarize**) التي يقصد بها إضفاء الصفة العسكرية على شيء ما[٦]؛ وقريب منها عبارة (**Militarism**) التي تشير الى سيطرة العسكر او إعتماد سياسة العدوان المسلح والإعتقاد بوجوب زيادة القوة العسكرية أو سيطرة الفصائل الحربية[٧]. ويقاربها في المعنى مصطلح (**militarist**) التي تشير الى تشرب الروح الحربية والنزعة القتالية .[٨]

ومن سياق ما تقدم ، يمكن الإستنتاج بأن الدلالة اللغوية للعسكرة تضيق عند مخرجاتها لتفضي بنا الى معنى مجتمع الجيش الذي تسيطر عليه النزعة الحربية ، وهو المعنى الذي التقت عنده اللغتان الانكليزية والعربية لمصطلح العسكرة .

الفرع الثاني : العسكرة اصطلاحاً

اختلفت الرؤية الى مفهوم العسكرة بإختلاف صور تطبيقها والغاية منها والأساس الذي ينطلق منه من عرفها . وعلى الرغم من إختلاف زوايا النظر الى هذه الظاهرة بين الباحثين إلا أن نقطة الانطلاق في فهمها لا تخرج عن إطار توصيفها بكونها "عملية إلباس المجتمع لباس العسكر وتحويل وتنميط سلوكه إلسلوك عسكري يختلف عن الطابع المدني".[٩]

وعليه تكون العسكرة من هذا المنطلق منظومة قيم ومعتقدات ناتجة من رؤية سلطوية ترى في استخدام القوة العسكرية وسيلة ملائمة لحل مشاكلها واحراز القوة على حساب المجتمع . فيكون الاخير الاداة لتنفيذ هذه الغاية والمختبر الميداني لتحقيق رؤى الطبقة الحاكمة .

وقد تعرف العسكرة بوصفها " عملية اعتماد واستخدام النماذج والمفاهيم الأساليب والمذاهب، والإجراءات العسكرية لإضفاء الطابع العسكري على كل مفاصل الدولة،

---

٦ Oxford Advanced Learners Dictionary of current English, Editor, Jonathan Crowther, Oxford University press, 1995,p.738.

٧ Merriam Websters Collegiate Dictionary, Tenth Edition, Massachusetts ,USA, 2003,P.736

٨– د.منير البعلبكي ، قاموس المورد ، الطبعة ٣٩، دار العلم للملايين ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٧٨

٩–حميد الهاشمي، عسكرة المجتمع العراقي، رؤية انثروبولوجية في مظاهره اواثارها السلبية، مجلة علوم انسانية، العدد ٧، السنة ٢٠٠٤، على الرابط : http://www.ulum.nl/a85.htm

والعاملين في أنشطة المجتمع ومؤسساته"[١٢] او هي بعبارة موجزة دالة "عملية تشكيل المجتمع وفقا لمنهج العنف والصراع" [١١]

وإذا جاز إسباغ الطابع المهني والاجرائي على التعريفين السابقين للعسكرة ، او حتى التعميم بالصفة التجريدية عبر إنتزاع هذه الظاهرة من وسط معين وجعلها صفة مفترضة لأي نشاط عسكري في المجتمع او غيره ...عند الحرب او بغيرها ، فان التعريف الذي اعتمده الباحث لوكهام روبن للعسكرة بكونها " ظاهرة تنطوي على إشراك المجتمع في المظاهر المسلحة، عبر الانقلابات العسكرية، والأنظمة الاستبدادية والحرب والنزاعات المسلحة، والتدخل العسكري الداخلي والهيمنة من الجيش القوي الأبوي وأجهزة الدولة القمعية[١٢]، قد خرج من سياق الطابع التجريدي العملياتي ، ليقع في مجال التطبيع الاجتماعي لمظاهر العسكرة في بعض الانظمة غير الديمقراطية بفعل عوامل عدم الاستقرار التي تعيشه تلك الانظمة ، مع الاقتراب الملحوظ للتعريف من الحكم العسكري الذي يعرف بكونه" مظهر من مظاهر الحكم العسكري الاستبدادي عندما يهيمن الجيش عبر وسائل عدة على السلطة المركزية دون تحمّل مسؤوليتها مباشرة" ، ودون محاولة تصدر المشهد السياسي حرصا على شرعية النظام وسيطرته المستترة من اعتراضات الراي العام والممانعة الشعبية [١٣] او بعبارة مقاربة هي تفوق سلطة العسكر في النظام السياسي والمجتمع على حد سواء . [١٤] وهو بهذا التوصيف يتميز جزئياً عن المفهوم المنشود للعسكرة حينما يخرج من ثنايا الهرم الاجتماعي ليتركز تأثيره في السلطة . فتكون هذه الاخيرة هدفه والوسيلة لإدراك غاياته وحماية مصالحه بصورة مباشرة أو غير مباشرة بعيداً عن المشاركة المجتمعية ؛ خلافاً لما هو عليه الحال في ظاهرة العسكرة التي يجري فيها إقحام المجتمع

---

[١٠] Jorge Zaveruch, Fragile Democracy and the Militarization of Public Safety in Brazil, Latin American Perspectives, Vol. 27, No. 3,May, 2000, p. 8.

[١١] FreventUta,Anation in barrack's order Germany Military conscription and civil society, Berg,2004,p. 32.

[١٢] Luckham, Robin "The military Militarisation and Democratization in Africa; A survey of literature and issues." In the Hutchful, Eboe and AbdoulayeBathily (eds.). The Military and Militarism in Africa. Dakar: CODESRIA, 1998, pp. 14-15.

[١٣] – خليل احمد خليل، معجم المصطلحات الإجتماعية، دار الفكر اللبناني، بيروت ،١٩٩٥ ، ص ٢٧٥

[١٤] –المنجد في اللغة العربية المعاصرة ، تحرير انطوان نعمة واخرون ، دار المشرق ، بيروت ، بلا سنة طبع ، ص ٩٧٧.

وإخضاعه لمظاهر وممارسات عسكرية او مسلحة قد يكون الجيش مصدرها او تنشأ بفعل التهديدات المختلفة وغياب الامن او حتى التقاليد دون أن يكون للمؤسسة العسكرية دور فيها أو تأثير ، بل في احيان تكون هذه المظاهر الإجتماعية المسلحة تعبيرا وتعويضا عن غياب دور الجيش في حفظ امن المجتمع واستقراره لاسيما عند ضعف الدولة برمتها او تعرضها لازمة عميقة . وهناك أتجاه يفرق بين الجيش كمؤسسة اجتماعية وبين العسكرة كآيديولوجية وبين العسكرة كعملية اجتماعية . ومن عطاف هذه المخرجات والملابسات صاغ باحث اخر تعريفه للعسكرة بكونها " نتاج أزمة في السلطة المدنية أو فشل في خلق سلطة مدنية يعتبر فيها استخدام القوة العسكرية هو الحل المفضل والمرغوب لمشاكل سياسية ، عبر إشاعة الروح العسكرية كآيديولوجية وتعاظم تأثير الجيش كمؤسسة اجتماعية في النظام السياسي "[١٥]

وخلافاً للتوجه السابق في جعل العسكرة عقيدة ومنهاج ، فان البروفسور بيتر كراسكا قد ذهب في اتجاه مغاير بتعريف العسكرة كونها " التطبيق العملي للنزعة او العقيدة العسكرية[١٦] التي تتضمن عملية التسليح والتنظيم والتخطيط والتدريب ، والتهديد، وحتى الاستخدام الفعلي للصراع العنيف ".[١٧] جاعلا منها صيغ عملية لترجمة عقيدة عسكرية يصطبغ بها اي نشاط ينطوي على مظاهر عسكرية سواء انصرف هذا النشاط الى المجتمع او اي مجال اخر . ويقترب من هذا التوجه في تعريف عسكرة المجتمع ما اعتمده باحث اخر من معيارٍ استراتيجي قاصداً بها اي العسكرة "الوسائل والقدرات المتاحة للقوات المسلحة في الدولة ، في اشارة الى القيمة المادية والمعنوية التي تحضى بها مؤسسة الجيش في الدولة "[١٨]. وكذا الحال مع التعريف الذي اعتمده

---

[١٥] LeonelL.Bram, Funk and Wagnalls new encyclopedia, vol 17, Funk and Wagnalls corporation,USA,p.324.

[١٦] يقصد بالعقيدة العسكرية في هذا السياق : "توظيف مجموعة من المعتقدات، والقيم، والافتراضات التي تؤكد على استخدام القوة والتهديد بالعنف باعتبارها نسب الوسائل لحلال مشاكل" ، ينظر:

James Gibson, Warrior Dreams: paramilitary culture in post Vietnam , American Hill and Wang,1994,p.92.

[١٧] Peter B. Kraska, Militarization and Policing—Its Relevance to 21st Century Police, Published by Oxford University Press , 2007,p.1

[١٨] Jan Grebe, The Global Militarization Index, Research funded by the German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development, Occasional Paper VII, February 2011,p.5

جيمس جيبسون للعسكرة بكونها " عملية حشد الطاقات من تعبئة وتسليح ووضعها في حالة الاستعداد للحرب او غيرها في حالة الطوارئ" [١٩].

تأسيساً على ما تقدم ، يمكن الاستنتاج أن عسكرة المجتمع هي سياسة تقود المجتمع وتحوله من حالة المدنية الى حالة وضع الأفراد تحت ثقافة السلاح، وأمثلة ذلك تجربة قوات الباسيج والحرس الثوري في ايران .عبر وسائل متعددة، تشمل القطاعات المدنية كافة بحيث يتم تجاوز المهمة التي يفترض ان تسند إلى القوات المسلحة، ثم يتم توجيه الجزء الأعظم لموارد البلد نحو الاسناد اللوجستي والتعبوي التثقيفي لهذه السياسة التي تعتبر من أهم مظاهر الحكم الشمولي لإدارة الدولة والاستحواذ المطلق على السلطة .وهي بنفس الوقت واقعة اجتماعية تحمل بين طياتها قيم ومفاهيم العنف التي يرثها المجتمع او تخلقها ظروف النشأة في، ونجده امننا حية اخرى قد ارتبطت بالحروب الثورية وحروب التحرير الوطنية[٢٠]، فتكون هذه العسكرة احد اوجه وحلقات الانظمة الشمولية ، حين تكون منزلة مفروضة وقسرية، ذات مضامين أيديولوجية تستخدم قيم الدين والوطن والطائفة وغيرها كي توفر للفرد، مرجعية فكرية، يبرر من خلالها منزلته القسرية الوهمية، على نحو يشعره البطولة والتميز[٢١]او قد تكون مظهرا طارئا لازمة سياسية او مجتمعية ؛ وبكل الاحوال تنسحب اثارها السلبية على بنية ومفاهيم وسلوكيات المجتمع والنظام السياسي بصورة تفضي الى الخروج عن المسار الديمقراطي حين يتم حسم الخلافات السياسية عبر السلاح وليس الحوار والاعتراف بالآخر وحرية التعبير عن الرأي .

المطلب الثاني : جذور ظاهرة عسكرة المجتمع واسبابها

قبل التحري عن اسباب ظاهرة العسكرة المتعددة ، ينبغي إبتداءاً التطرق الى السياق التأريخي لتطورها كمدخل لتسليط الضوء على هذه الظاهرة وتطورها في المجتمعات الانسانية .

---

[١٩] James Gibson, Warrior Dreams: paramilitary culture in post Vietnam , American Hill and Wang,1994,p.92.

[٢٠] –علي عبد العزيز الياسري، الأبعاد السلبية لعسكرة المجتمع العراقي وسبل المعالجة الرئيسية، مجلة العلوم السياسية – جامعة بغداد، العددان ٣٨– ٣٩ ،ص ٢٢٢

[٢١] Jan Grebe, op.cit, pp.7-8

الفرع الاول : جذور ظاهرة العسكرة الإجتماعية

لتسليط الضوء على المسار التأريخي لتطور ظاهرة العسكرة الإجتماعية ، ولأغراض توخي الدقة والموضوعية ، سيجري الفرز بين مستويين للتحليل لهذا المسار التأريخي ، سيغطي الفرع او المستوى الاول دراسة الجذور التأريخية للعسكرة على الصعيد العالمي بسياقه وتطبيقاته العامة ، وفي الفرع الثاني سيتم تناول المستوى الخاص بواقع التجربة التأريخية للعسكرة في العراق .

اولاً : جذور العسكرة على الصعيد العالمي

ينهض التجسيد الواضح لتجربة العسكرة في ظل الحضارة الاغريقية من دولة مدينة اسبارطة تحديدا ؛ الذي كان يهدف النظام فيها إلى تنشئة الاسبارطي تنشئة جماعية خشنة تجعل من المجتمع الاسبارطي مجتمعاً عسكرياً في المقام الأول بحيث يشكل المواطنون جيشاً قائماً مستعداً للقتال في أية لحظة بعد ان يكونوا قد امضوامدة طويلة تتراوح بين العشرين والثلاثين عاما في ثكنات عسكرية [٢٢]

ونتيجة لهذا النظام فقد أصبح الرجال الأسبرطيون أشداء، فخورين، منضبطين. وكانت حياتهم منذ طفولتهم تجربة واحدة متواصلة من التحمل والكبت لكل مشاعرهم استجابة لاعتقاد راسخ لديهم لم بانهم لم يولدوا ليخدموا أنفسهم بل ليخدموا بلدهم ، وان للمواطن الإسبرطي عمل واحد، هو الحرب [٢٣].

ومع التحري عن الجذور الحديثة لظاهرة العسكرة ، تطالعنا حالة الثورة الامريكية لعسكرة المجتمع عقداً من الزمن تجمدت فيها المنطلقات الديمقراطية استعدادا للإعلان عن الدستور الدائم .

كما اعلنت الفلسفة الماركسية مع نهاية القرن التاسع عشر عن إيمانها المفرط بالقوة كسبيل لإدراك السلطة وادارة الصراع الدولي، فكان نتاج ذلك الترويج لثقافة العنف

---

[٢] كانت الأرض الزراعية كلها ملكاً للإسبرطيين من الذكور البالغين الذين وكان يحرّم عليهم بحكم القانون والعرف أن يزرعوها بأنفسهم، كما يحرم عليهم بيعها او شراؤها ليتفرغوا للخدمة العسكرية .ينظر : لطفي عبد الوهاب يحيى ، اليونان : مقدمة في التأريخ الحضاري ، دار النهضة العربية ، بيروت ، بلا سنة طبع ، ص ص ١٣٨-١٣٩.

[٣] ينظر صفاء العشري ، المزيد عن سمات المجتمع العسكري في إسبارطة ، مقال منشور على موقع المنتدى العربي للدفاع والتسلح ، بتأريخ ١٠ اكتوبر ٢٠١٣ ، على الرابط **http://defense-arab.com/news/**

والارهاب والعسكرة حتى بعد استلام السلطة السياسية ، وهذا ما وجد تجسيده العملي القاسي مع حصول الثورة البلشفية في روسيا وصعود ستالين الى سدة الحكم عام ١٩٢٢. ( ) ٤ ٢

ومع بدايات القرن العشرين كرست النازية في المانيا أوضح صور العسكرة الإجتماعية بعد أن آمنت بان القوة هي التي تحدد نوع العلاقات بين الشعوب. كما آمن هتلر شعار الغاية تبرر الوسيلة ،فكان نتاج هذا الايمان تحول المجتمع النازي الى نظام أمني مشدد بفضل قوات العاصفة والبوليس السري وتحول القانون والقضاة الى اداة بيد الزعماء النازيين.[٢٥] وأصبح الجندي المقاتل هو المثل الأعلى لعموم الشعب الألماني، بدلاً من الموسيقي أوالفنّان أو الفيلسوف، وأفرغت مفاهيم لها جذورها العميقة في المجتمع الألماني منمحتواها مثل "المثالية" و"الإنسانية" و"التضامن الأممي"، وصارت بلا معنى لأنها تخلّتعن "الرمز هتلر"[٢٦].

وبالمثل فعلت الفاشية في ايطاليا؛ اذ تحولت التنظيمات الفاشية الى منظمات شبه عسكرية بلغ عدد اعضاءها نحو ثلاثة ملايين عضواً ، واخذوا يمارسون العنف ضد معارضيهم وكان موسوليني يعتقد ان الدولة يجب ان تكون تحت إدارة زعيم واحد واسع الصلاحيات وأهمها صلاحية القيادة العامة للقوات المسلحة.[٢٧]والى ذات المسار إتجهتاسبانيا ابان حكم فرانكو حينما مارست هي الاخرى دوراً كبيراً في عسكرة المجتمعات على إعتبارأن البقاء للأصلح والاقوى ؛ فبعد أن وضعت الحرب الأهلية في إسبانيا (١٩٣٩-١٩٣٦) أوزارها ؛ وتولَّى السلطة الجنرال فرانكو – قائد «الوطنيين» المنقلبين عسكريًا على الحكومة المنتخبة – مدعومًا من النظام النازي في ألمانيا، والنظام الفاشي في إيطاليا – ليُحكم قبضته الدموية على البلد حتى وفاته في عام

٢٥V.G.Kiernan, Marxism and Imperialism, London, Edward Arnold publishers Ltd,1974,p.7.

٢٦د.زين العابدين شمس الدين، تأريخ اوربا الحديث والمعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢،ص٥٥٣.

٢٧نزري الانسي ، تأريخ المانيا النازية وتطور الركة الهتلرية بين عام ١٩٢٤ و١٩٤٥، المكتبة العصرية ، القاهرة ، بلا سنة طبع ، صص ١١٠-١١٤، انظر كذلك : حسين الموزاني: الثقافة الألمانية في الحقبة النازية وبروز ظاهرة المنفى ، مقال منشور على الرابط: - http://www.kikah.com/indexarabic.asp?fn 5

٢٨د. حيدر صبري شاكر ، تأريخ اوربا منذ بداية الحرب العالمية الاولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، مطبعة الميزان، النجف ، ٢٠١٤ ، ص ص ٢٢٦- ٢٢٩.

١٩٧٥؛ مستعيناً بالجيش الذي أضحى أحد أهم أركان حكمه وأداته الفاعلة لقمع المعارضة وتطويع المجتمع عبر مظاهر عدة منها فرض التجنيد الاجباري على الملايين من الرجال، وإقتطاع جزء مهم من الموازنة العامة على المؤسسة العسكرية بعد منح ضباطها سلطات واسعة بعيدا عن رقابة المؤسسات المدنية او الرقابية.[٢٨]

وكانت التجربة الاسرائيلية بعد عام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا ، المثال الأوضح والأبرز في مجال عسكرة المجتمع ، اذ اضحى المجتمع الاسرائيلي برمته خاضعاً لنهج صارم من العسكرة ، فجميع الإسرائيليين القادرين على حمل السلاح رجالاً ونساءً يؤدون الخدمة الإلزامية ،[٢٩]وباتت المؤسسة العسكرية بالنسبة لإسرائيل ليست مجرد آلة مسلحة لتحقيق أهدافها السياسية ومصالحها الحيوية، ولكنها تتغلغل في معظم أوجه الحياة السياسية، بدءاً بإقامة المستوطنات وتنظيم الهجرة إلى إسرائيل، وتحقيق التكامل بين المهاجرين إليها، وتنظيم البرامج التعليمية لأفراد الجيش، ومراقبة أجهزة الإعلام وتوجيهها، وتطوير البحث العلمي، إلى تحديد حجم الإنفاق العسكري بما يؤثر على عموم الأحوال الإقتصادية للدولة، والتأثير على مجال الصناعة وخصوصاً الصناعات الحربية والإلكترونية، ومجال القوى العاملة والتنمية الإدارية[٣٠].فحجم التفاعلات التي تشترك فيها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تقدم نموذجاً خاصاً ومتميِّزاً لدور العسكريين، وهو الدور الناجم عن البُعد التأريخي للوظيفة العسكرية المصاحبة نشأة الكيان الاستيطاني الصهيوني، وهو ما جعل عسكرة المجتمع الإسرائيلي في جميع المجالات مسألة حتمية .

ثانياً : جذور العسكرة في العراق

شهد العراق عبر تأريخه الطويل تجارب عدة للعسكرة ، انعكست بعمق على صيرورته الحضارية وعلى الهوية الثقافية لشعبه . فمن اعماق تأريخه السحيق نتقصى

---

[٢]احمد الخطيب ،حكم العسكر والتحول الديمقراطي: ٣ تجارب لإصلاح المؤسسات العسكرية ،
http://www.sasapost.com/

Čalia Golan, Militarization and Gender The Israeli Experience ,pp. 115-116 . http://journals.lub.lu.se/index.php/st/article/download/3049/2611

[٣]د.عبد الوهاب المسيري، اليهود واليهودية والصهيونية: المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وعسكرة المجتمع الإسرائيلي، على الرابط :
http://www.elmessiri.com/encyclopedia/JEWISH/ENCYCLOPID/MG7/GZ4/BA3/MD10/M0043.HTM

الجذور الاولى لظاهرة عسكرة المجتمع في العراق في صورة التجنيد الاجباري الذي فرضه سادس ملوك بابل (حمورابي)؛ موليا الجيش اهتماما كبيرا تأكد مع كثرة الغزوات والحروب التي خاضها هذا الملك ضد اعدائه [٣١]

وحتى بعد مجيء الاسلام كان هذا البلد محطةً مهمةً لتكريس النزعة العسكرية عبر ما قام به الوالي الاموي في العراق الحجاج بن يوسف الثقفي للفترة من (٦٩٤ م–٧١٤م) من فرض بعض السمات العسكرية على المجتمع العراقي بفرض التجنيد الاجباري والتوسع الضخم في عدد الجنود ومنحهم الصلاحيات الواسعة والدعم المالي الكبير.

وكانت ولادة الدولة العراقية عام ١٩٢١ منعرجا مهما للعديد من التطورات والمغامرات على طريق عسكرة المجتمع بعد انشاء الجيش الوطني ، الذي استولى على السلطة عام ١٩٥٨ بعد الانقلاب الذي قاده قيادة عبد الكريم قاسم واطاح بالنظام الملكي . فقد شكل هذا الانقلاب منعطفا تأريخياً مهما في بلورة النزعة العسكرية وتكريسها بصورة أعمق في البنية الإجتماعية ، فبعد هذا الإنقلاب ، أخذت الحكومات المتعاقبة تبدي إهتماماً متزايداً بالجيش من حيث الاعداد والتسليح والتمويل لاسيما وان رؤساء تلك الحكومات كلهم من العسكريين، هذا الى جانب انتشار المظاهر المسلحة بين افراد الشعب متمثلة بميليشيات الحرس القومي وغيرها [٣٢]. وكان انقلاب ١٩٦٨ للبعثيين قد سجّل تصعيداً خطيراً في مسار عسكرة المجتمع العراقي ، فكانت نقطة الانطلاق في مسيرة العسكرة البعثية متمثلة بالزيادة المضطردة لعدد افراد الجيش من مانسبته ٣% من اجمالي القوى العاملة عام ١٩٧٠ إلى ٢١% في العام ١٩٨٨. وعند توقف القتال مع إيران في ١٩٨٨ كان عدد القوات المسلحة مليون شخص أي بنسبة ٢١% من القوى العاملة. وبالمثل تضاعف الانفاق العسكري للعراق

---

[٣١] عبر عن الخدمة في الجيش بمصطلح (الذهاب في حملة الملك) اي المشاركة في الحملة العسكرية التي يقودها الملك ، ينظر : فيصل شرهان العرس، رحلة الجيش العراقي من آشور الي بريمر، جريدة (الزمان) ،العدد ١٧٢٥–١٧٢٦ التأريخ٧/٨/ ٢٠٠٤.

[٣] للمزيد من التفاصيل حول هذه الحقبة من تأريخ العراق الحديث يمكن الرجوع الى: د.فيبي مار ، تأريخ العراق المعاصر: العقد الجمهوري الاول، ترجمة مصطفى نعمان احمد، دار المرتضى، بغداد، بلا سنة طبع، ص ١٠ وما بعدها .

من بليون دولار سنويا او ما يعادل ٤,١٩ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٧٠ حتى ٨,١٩ بليون دولار اي ما يعادل ٨,٣٨ %في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٨[٣٣].

وفي ظل هذه الحرب الطاحنة التي امتدت ثمان سنوات ، نجح النظام السياسي في تحويل المجتمع العراقي وبكل شرائحه الى قوه عسكريه مؤهله الى حمل السلاح في كل وقت وأي لحضه ، عبر قنوات عدة على شاكلة تجربة الجيش الشعبي التي جرى فيها التعبئة العسكرية لأغلب فئات الشعب ، وأمست التدريبات العسكرية درساً لا غنى عنه في المدارس فيما بعد [٣٤]،ما أدى الى تغير حقيقي في الشخصية العراقية التي باتت تنتهج نهج المحارب ، وغدت قيم القوة وحب السلطة أو الطاعة العمياء لماسكها قيماً رائجة على الصعيد الإجتماعية ومكرسة في وعيه الجمعي كبديل لقيم الحوار والتفاهم والتسامح ، وبدا ذلك واضحاً في الخضوع للنظام والدفاع عنه بدلاً من الدفاع عن الوطنبعد الانخراط في معسكرات النظام مقابل ثمن مادي [٣٥]. وتراكمت عوامل فقدان الثقة في الاخر وإمتلاكالنزعةالعدوانيةالتدميرية يقابلها فقدان القدرة على الابداع وروح القيادة مع تنامي خصال الإنطوائيهوالإنكفاء على الذات لدى هذا الانسان، بحيث أصبح يعيش صراعاً مع ذاته اولاً ومع محيطه الاجتماعي ثانياً.[٣٦]

وفي عقد التسعينيات وعلى أثر الهزيمة التي الحقت بالجيش العراقي بعد احتلال الكويت، بدأ النظام بالبحث على ذرائع ووسائل أخرى لإرهاب الشعب العراقي واخضاعه لسيطرته عبر تشكيلات ذات طابع عسكري على غرار ما يسمى جيش القدس الذي فرضة على جميع شرائح المجتمع العراقي وبعدها تجربة فدائي صدام.

ثم جاءت مرحله جديده من عسكرة المجتمع العراقي بعد سقوط النظام البعثي عام ٢٠٠٣م ، بفعل غياب مؤسسات الدولة ومعها الاستقرار وشيوع مظاهر الانفلات التي

---

[٣٣] مثني الطبقجلي، قصة الجيش العراقي وسقوط صدام (٣-١)،جريدة (الزمان)-العدد ١٦٧٩، التأريخ٨/ ١٢/ ٢٠٠٣

[٣٤] Jorge Zaverucha, Fragile Democracy and the Militarization of Public Safety in Brazil Latin American Perspectives, Vol. 27, No. 3, Violence, (May, 2000), pp. 8-31

[٣٥] باقر ياسين ، تأريخ العنف الدموي في العراق ، ط١، دار الكنوز الادبية ، بيروت ، ١٩٩٩، ص ٢٦٣.

[٣٦] سليم محسن نجم العبوده ، عسكرة المجتمع وتاثيرها على التراجع الحضاري والسلوكي للمجتمع العراقي ، مقال منشور على الرابط : http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=13973

واكبها ونجم عنها تنامي ظاهرة الميليشيات الحزبية او الطائفية ، حتى امسى الفرد العراقي متأهبا للقتال دفاعا عن الذات بعد ان فقد معنى الامن حتى في داخل بيته . ومع العودة التدريجية لدور الاجهزة الامنية المعبر عنها بتزايد اعدادها وتسليحها الذي استنزف اكثر من ٤٠% من الموازنة العامة للبلاد ؛ ناهيك عن الصلاحيات الممنوحة لها في مجال مواجهة الارهاب ومظاهر الانفلات الامني ومواجهة تمدد الميليشيات ، ليعيش المجتمع العراقي فصلا جديدا من فصول ظاهرة العسكرة التي القت بضلالها على العملية السياسية والمسار الديمقراطي الجديد في هذا البلد "[٣٧]

الفرع الثاني : أسباب ظاهرة عسكرة المجتمع

تعد عسكرة المجتمع نتاج تفاعل جملة من الاسباب والعوامل السياسية والامنية المباشرة ،فضلاً عن الاسباب والعوامل الإقتصادية والإجتماعية غير المباشرة.وعلى هذا الأساس جرى تقسيم هذا المطلب على فرعين ينصرف الفرع الأول الى استعراض الاسباب السياسية والامنية للظاهرة، ويتصدى الفرع الثاني للأسباب والعوامل الإجتماعية والإقتصادية.

اولاً: الاسباب والعوامل السياسية والامنية المباشرة

ويمكن إيجازها بالآتي:

١. عامل التهديدات الامنية ومظاهر إنعدام الاستقرار السياسي التي تتعرض لها الدولة أو النظام السياسي فيها سواء على الصعيد الداخلي بفعل أزمات بناء الدولة والامة ، إذ أن إنعدام الحياة السياسية الوطنية السليمة، وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام، ولَّد مناخاً إجتماعياً وثقافياً وسياسياً يزيد من فرص الانفجار الاجتماعي، ويسهم في إقناع العديد من أفراد القطاعات الإجتماعية المختلفة بخيار العنف ، إلى درجة تضحى فيها العملية السياسية عاجزة– أو تكاد– عن أن تعبر عن نفسها في صورة طبيعية، أي كفعالية تنافسية سلمية، وإلى الحد الذي كاد فيه العنف– المادي

[٣]للمزيد من التفاصيل حول هذه الحقبة من تأريخ العراق انظر : د. حسن لطيف ود.عاطف لافي السعدون ، العراق والبحث عن المستقبل ، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، النجف ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٢٤١–٢٤٣.

والرمزي– أن يتحول إلى اللغة الوحيدة التي يترجم بها الجميع مطالبه ضد الجميع.فالإخفاق السياسي– سواء على صعيد مؤسسة الدولة أو مؤسسات المجتمع– دفع بإتجاه النزوع إلى التعبير عن الأهداف والغايات والمصالح بالعنف المادي والرمزي؛ وفي المقابل فإن المجتمع في ظل هذه الظروف يعبر عن نفسه وخياراته بإمتلاك أدوات العنف وإستخدامها. ناهيك عن تلك التحديات على الصعيد الخارجي التي تفرض جميعها حالة من الركون الى منطق القوة والسلاح المستند الى منظومة قيمية تسحب المجتمع الى نطاق تأثير العسكرة على اختلاف مستوياتها ومظاهرها .

٢. عامل التأريخ الطويل من إستخدام الآلة العسكرية سواء في الاستحواذ على الحكم بالانقلابات والمؤامرات والاغتيالات وغير ذلك من تصفيات جسدية وشخصية أو في خوض الحروب المتتالية وزج المجتمع في فلكها ، بدوافع ومصالح شتى ، الأمر الذي يترك أعرافاً سياسية ذات آثار لا تنمحي في الوعي والسلوك الجمعي لأفراد المجتمع بفعل عوامل التطبيع الاجتماعي تغلب منطق القوة ومظاهرها المسلحة على صعيد التفاعل بين افراد المجتمع. فعلى سبيل المثال ، فقد ترك التأريخ الحربي الطويل للامبراطورية العثمانية بصماته الواضحة في تكريس الدور المتميز للجيش والحياة العسكرية في المجتمع .(٨ ٣

٣. عامل التوجهات الايديلوجية للنظام السياسي او الشخصية للزعيم السياسي في تقديم الجوانب العسكرية والأمنية والاهتمام بها في مقابل إهمال الجوانب المدنية (الثقافية والإقتصادية وغيرها) ، مع الحرص المفرط على اعتماد الخطاب المتشدد و والاساليب الامنية والعسكرية في أدارة أمور الدولة على كل المستويات في ظل ذرائع وتبريرات متنوعة من اهمها محاربة

[٣] اندرو فنكل ونوكهت سيرمان ، تركيا : المجتمع والدولة ، ترجمة د.حمدي حميد الدوري ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٦٨–٦٩.

العدو الخفي المتمثل بـ(المؤامرات الداخلية والخارجية) او استجابة فاعلة لمتطلبات التنمية والتحول الديمقراطي وبناء الدولة الجديدة .( )

٤. عامل الصراعات الحزبية والإجتماعيةالتي تحاول فرض خطابها على المجتمع والدولة برمتها بقوة السلاح بأسلوب اقصائي استئثاري عنيف ،سعياً الى السلطة أأو التعويض عن إنخفاض رصيد التأييد الشعبي والتأثير الايديلوجي لهذه القوى .

ثانياً : الاسباب والعوامل الإجتماعية والإقتصادية غير المباشرة

لا يمكن فهم ظاهرة العسكرة وإمتداداتها الإجتماعية إلا بدراسة العوامل والظروف الإجتماعية والإقتصادية التي أفضت إلى بروزها والتي يمكن ايجازها بالاتي:

١. عامل القيم والتقاليد الموروثة ؛ اذ تمارس القيم والعقائد والمثل والتقاليد وطبيعة العلاقات الإجتماعية دوراً متميزاً في تهيئة البيئة الإجتماعية الملائمة لمظاهر العسكرة إذا كانت تلك المنظومة القيمية الإجتماعية تمجد القوة وأسلوب العنف المسلح في تسوية المشاكل الإجتماعية بالصورة المؤدية الى تأقلم المواطن مع هذه المظاهر واعتبارها جزءاً من ثقافته الإجتماعية.[٤] الامر الذي يفضي الى شيوع ثقافة التطرف والاقصاء بكل صوره (الدينية والعرقية والسياسية) ، والميل الى العنف سواء على المستوى الفردي أو الجماعي ، مع غياب ثقافة الحوار والتسامح والتعايش السلمي بين افراد الشعب عامة بفعل إستحكام قيم القوة والغلبة والتأثير المفرط للايديلوجية العسكرية في وعيهم ، يرافق ذلك او يستتبعه تدنى ثقافة منتسبي الأجهزة الأمنية وميلهم المفرط لمصادرة حريات الإفراد وحقوقهم المدنية بذرائع ظاهرها توفير الأمن او الحفاظ عليه ومضمونها الاستجابة الواعية او غير الواعية لغريزة تمجيد الذات وحب الظهور والإفادة من مخرجات السلطة في فرض القبول .

---

[٣]الإيديولوجيا السياسية التي تسوِّغ لجماعة من الناس أهدافاً لحراكهم الاجتماعي، وتنتج لهم أطراً لتعبئة الطاقة الإجتماعية، والتعبير عنها. باعتماد مشروع سياسيين تقل من القوة إلى الفعل، بلغة أرسطو، أو من الفكرة إلى الواقع، بلغة ماركس ؛ ينظر : اسامه عابد البعنه، مظاهر العنف تفشت وتستوجب حلا جذريا، مقال منشور على الرابط :http://www.arab48.com/

[٤]عدنانا لصالحي، سكرة المجتمع نخرفي بناء الدولة الحديثة ، مقال منشور على الرابط :
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/668.htm

٢. العامل النفسي : ثمة من يرى أن مظاهر العسكرة والعنف الاجتماعي هي نتاج تفاعل خليط من العوامل النفسية الوراثية والانفعالية والاضطرابية الكامنة في النفس الانسانية ، إذ تمارس العوامل الوراثية والغريزية المتمثلة بدوافع الإنسان في البقاء والتملك والسطوة، والانفعالية المتمثلة بالخوف الدفين في أعماق العنف والكبت والغضب والشعور بالخجل والدونية والإحباط والإحتقار والإهانة، والإضطرابية المتمثلة بالإضطرابات الشخصية والسلوكية والنفسية والعقلية، الى تكريس خيارات القوة والعنف على صعيد الوعي والسلوك الفردي ( )[١].

٣. عامل غياب او تحجيم ادوار منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الاعلامية والمعرفية والثقافية في مواجهة الانحدار الشديد في الثقافة الوطنية باتجاه منزلق العسكرة والثقافة المرتبطة بها او حتى مواجهة او امتصاص تداعيات ما تخلّفه العسكرة من اثار سلبية في الوعي الجماعي للأمة

٤. عامل العوز والحاجة نتيجة البطالة وغياب الضمان الاجتماعي والضمان الصحي، اذ ان وجود عدد كبير من العاطلين عن العمل لا سيما بين شريحة الشباب يقدر عدد العاطلين بأكثر من أربعة مليون عراقي لغاية عام ٢٠٠٣، ثم تلاقفتهم أحوال وسياسات ما بعد التغيير وحالة عدم الاستقرار الأمني الذي أدى إلى ظهور ضرورة الحصول على السلاح للدفاع عن النفس أو لتنفيذ.( )[٢]

٥. عامل المنافع الأرباح الإقتصادية المتحققة من تجارة السلاح أو الترويج للحرب والتي تدفع ببعض القوى الإقتصادية كالدول والشركات ورجال الأعمال الى الاندفاع في طريق الترويج السياسي وحتى الاجتماعي للعسكرة ومشتقاتها من مظاهر العنف الداخلي والخارجي طمعا في المردود المالي والمكاسب الإقتصادية الناتجة من تجارة السلاح أو غيرها من وسائل التكسب والرفاه المادي المتحصل لأنصار مثل هذه الدعوات .

٦. عامل التفاوت الطبقي والاقتصادي والتفاوت الصارخ في مستويات المعيشة وتدني مستويات الحياة والعيش الكريم، من الحقائق التي تساهم في بروز ظاهرة العنف وما يلتحق بها من مظاهر مختلفة لعسكرة المجتمع ، وذلك لأن آليات العنف تتحرك

---

[٤]الشخصية الأرهابية والعوامل المؤثرة فى تكوينها ، مقال منشور على الرابط :
http://www.shakwmakw.com/vb/showthread.php?t=461251

[٤]علي عبد العزيز ، مصدر سابق ، ص ٢٢٤ .

صعوداً وتصعيداً بالتناسب مع هبوط مؤشرات التنمية وتدهور معدلات التوازن في توزيع الثروة وتكافؤ فرص العمل ؛ فالتدهور الاقتصادي يقود إلى تصدعات اجتماعية خطيرة، وبدورها (التصدعات الإجتماعية)، توفر كل مستلزمات بروز ظاهرة العنف في الفضاء الاجتماعي. فليس مستغرباً أن تتحول حالات التهميش الاقتصادي إلى قنبلة قابلة للانفجار ؛ فالفقر لا يقود إلى الاستقرار، والبطالة لا تؤدي إلى الأمن، بل إنهما الأرضية الإقتصاديةالإجتماعية لبروز حالات التمرد والعنف بكافة أشكاله وأدواته، كونه الوسيلة الإجتماعية المفضلة للتعبير عن المعاناة والمطالبة الحازمة بالحقوق المسلوبة. ( )[٣]

المبحث الثاني : أنواع العسكرة ومظاهرها

تباينت أنواع وصور ظاهرة عسكرة المجتمعات ، بتنوع خصائصها ومظاهرها والظروف التأريخية التي أدت اليها في كل دولة وعصر . وفي ضوء هذا سيتم تقسيم هذا المطلب على فرعين ، يتناول الفرع الاول أنواع العسكرة الإجتماعية ، ويعالج الفرع الثاني مظاهر العسكرة .

المطلب الأول : أنواع العسكرة

وبالنظر لهذا التعدد في صور وتطبيقات العسكرة الإجتماعية ، وجب إخضاع تنصيف هذه الظاهرة لمعايير أساسية يجري على اساسها التمييز بين الصور والتطبيقات المختلفة لها، تتمثل بمعيارين أولهما معيار الوسيلة او الالية التي يتم بها تكريس العسكرة في المجتمع وثانيهما معيار النتائج التي تفضي اليها هذه التجربة المجتمعية .

الفرع الاول : أنواع العسكرة بالاستناد الى معيار الوسيلة والنطاق

يمكن تصنيف أنواع العسكرة بالاستناد الى معيار الوسيلة والنطاق الى نوعين رئيسين، اولهما النوع الشامل من العسكرة بأدواته ونطاقه ، وثانيهما النوع الجزئي من العسكرة والمحصور ضمن نطاق ضيق من المجتمع ولفئة محددة دون غيرها ؛ وهذا ما سيتم دراسته تباعا في المحورين الآتيين :

---

[٤] اسامة عابد البعنة ، مصدر سابق .

١- عسكرة المجتمع الشاملة[٤٤]:

وهو نمط العسكرة الذي يمكن ملاحظة انتشاره ا بوضوح بين مختلف فئات المجتمع، فيصادر مدنية غالبية مكونات المجتمع ، ويتفرع بدوره الى نوعين :

١. عسكرة المجتمع التعسفية : يفرض هذا النوع من العسكرة بفعل سيطرة حاكم او سلطة دكتاتور يمتاز بشخصية عدوانية او نظام سياسي ذي توجهات ونوازع عدوانية في تعامله مع شعبه او مع الدول الاخرى ؛ فيعمد الى توطين وتكييف لغة السلاح على صعيد الفكر والسلوك في حياة شعبه من اجل تهيئته للحروب الدائمة[٤٥]. وإذا كانت القاعدة العامة في سياق التجارب البشرية تتجلى في مساعي الدول لبناء مجتمعاتها وفق نظرية سياسية تؤمن بها، فإن هذا الأمر يسري على الأنظمة الشمولية كذلك، اذ تسعى الى عسكرة المجتمع في اتجاه يخدم قضاياها الفردية حيث تكون السلطة المطلقة للمسؤول الاعلى في البلاد بهذا يتحول الولاء من الوطن الى الفرد، أحياناً تصل درجة القداسة الدكتاتورية الى ذوبان كل المفاهيم الوطنية وإختزالها في شخص الحاكم المطلق، مما يجعل المجتمع يتجه نحو العسكرة بنوعيها المدني والعسكري وتصبح بقية المفاهيم مكرسة لخدمة السلطة الواحدة ، وهذا الامر يحتاج الى دعاية اعلامية تخدم مصالحه تبدأ من تسيس المناهج الدراسية حتى اعلى مفاصل الدولة الحساسة ، وطبعاً تعاني هذه الدول التي وقعت تحت تأثير نير هذه الأنظمة من عقدة التحول نحو مجتمع مغاير بعد سنوات من الجمود الفكري الذي يصب في خدمة هدف واحد هو النظام القائم وتقديسه .[٤٦] والأمثلة التأريخية على هذه الصورة من العسكرة التعسفية متنوعة وأقربها الينا العراق في ظل الحكم البعثي منذ عام ١٩٦٨ ؛ وكذا الحال بالنسبة لإسرائيل التي كانت في ما

Jan Grebe, op.cit ,pp.8-9

[٤٤] د. أسامة حامد محمد، عسكرة المجتمع العراقي وانعكاساته التربوية والنفسية واستراتيجيات الحد منه: دراسة ميدانية ، مجلة دراسات اقليمية ، مركز الدرسات الاقليمية ، بغداد ، العدد السادس ، ص ٢٠٠

[٤٥] عبد الكريم ابراهيم ، عسكرة المجتمع وعقدة التحول،

http://www.zeitoonah.com/tehdeeth/mekal/2008/10/8/1.html

يشبه حالة الحرب بشكل واضح منذ نشأتها، حتى اضحى المجتمع الاسرائيلي برمته مصطبغ بصبغة عسكرية شاملة قوية، فجميع الإسرائيليين القادرين على حمل السلاح رجالاً ونساءً يؤدون الخدمة الإلزامية ، حتى أمسى الجيش الاسرائيلي يمارس في هذا المجتمع المعسكر دوراً مؤثراً ليس بسبب الخدمة الإلزامية للمواطنين الاسرائيليين من الذكور والأنثى فحسب ، بل توسع دور الجيش وتحوله الى وسيلة رئيسة للتعليم والاندماج في المجتمع لأغلب الاسرائيليين ؛ بل هو جزء من دورة الحياة ( ) ؛ فلا تمثل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بالنسبة لإسرائيل مجرد آلة مسلحة لتحقيق أهدافها السياسية ومصالحها الحيوية، ولكنها تتغلغل في معظم أوجه الحياة السياسية، بدءاً بإقامة المستوطنات وتنظيم الهجرة إلى إسرائيل، وتحقيق التكامل بين المهاجرين إليها، وتنظيم البرامج التعليمية لأفراد الجيش، ومراقبة أجهزة الإعلام وتوجيهها، وتطوير البحث العلمي، إلى تحديد حجم الإنفاق العسكري بما يؤثر على عموم الأحوال الإقتصادية للدولة، والتأثير على مجال الصناعة وخصوصاً الصناعات الحربية والإلكترونية، ومجال القوى العاملة والتنمية الإدارية( ).

فحجم التفاعلات التي تشترك فيها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تقدم نموذجاً خاصاً ومتميِّزاً لدور العسكريين، وهو الدور الناجم عن البُعد التأريخي للوظيفة العسكرية المصاحبة نشأة الكيان الاستيطاني الصهيوني، وهو ما جعل عسكرة المجتمع الإسرائيلي في جميع المجالات مسألة حتمية

٢. عسكرة المجتمع التقليدية : هو النمط المتأصل في تقاليد واعراف بعض المجتمعات التي يغلب عليها النوازع القبلية او التي لها تأريخ حربي طويل ؛ ومثل هذه المجتمعات يظهر استعدادها لتقمص شخصية المحارب وتعده رمزا

Calia Golan, Militarization and Gender The Israeli Experience ,pp. 115-116 .http://journals.lub.lu.se/index.php/st/article/download/3049/2611

٤د.عبد الوهاب المسيري ، اليهود واليهودية والصهيونية : المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وعسكرة المجتمع الإسرائيلي ، على الرابط :

http://www.elmessiri.com/encyclopedia/JEWISH/ENCYCLOPID/MG7/GZ4/BA3/MD10/M0043.HTM

للرجولة ، وتجعل من وسائل العسكرة أي الاسلحة مظاهرا للعزة او الزينة . بل وقد تتحول مثل هذه المظاهر المسلحة الى وسيلة للتكسب وتجارة رائجة لدى شريحة من افراد المجتمع كما هو الحال في اليمن وبعض المجتمعات الافريقية وقبائل الهنود الحمر.

٢- عسكرة المجتمع القطاعية او الفئوية

إنه النمط الذي يتم تطبيقه على بعض فئات المجتمع دون عامته بتأثير نوازع عنصرية حينما يتم فرضها على فئات محددة بهدف اذلالها وابقاءها تحت مطرقة الطاعة العمياء. وقد ينشأ هذا النمط من العسكرة بين صفوف قوى المعارضة للنظام السياسي او المقاومة المسلحة للمحتل الاجنبي التي تلجأ الى تجنيد جمهرة المناصرين لها بتكوين عصبة شعبية متعسكرة تمارس انشطة مسلحة ضد النظام القائم [٩]. وهذا ما يظهر بجلاء في سلوك الأقليات في مرحلة ما بعد الحكم الاستعماري في القرن العشرين. إذ تورطت الجماعات العرقية التي انخرطت قبل الاستقلال في قوات الشرطة لهذه المستعمرات بشكل ملحوظ في الصراع الانفصالي والحرب الاهلية في مرحلة ما بعد الإستقلال، ولاسيما إذا تلقى هذا العمل الانفصالي الدعم من قوة مجاورة لها مصلحة في تأجيج الصراع أو تحقيق أهداف الإنفصاليين ويزداد تأثير هذا العامل قوة إذا أضيف له عامل التجاور الجغرافي مع دولة مساندة لهذه الدعوات الانفصالية أو إزداد فقر الدولة المتوٴرطة في هذه الصراعات الاثنية [٥]

وعلى جانب اخر تنهض عصابات الجريمة المنظمة والجماعات الارهابية بدورٍ موازٍ ومهم في نطاق فرض مظاهر هذا النمط من العسكرة المخصصة عبر إشاعة أجواء العنف المسلح، ودفع قطاع عريض من المجتمع الى إقتناء السلاح كوسيلة للحفاظ على الأمن الذاتي نتيجة ضعف الثقة بالسلطة على توفيره. مثال ذلك سكان الضواحي الفقيرة في العاصمة الكولومبية بوكوتا الذين يحرصون على إقتناء السلاح لحماية

---

[٤] د.اسامة محمد ، مصدر سابق ، ص ٢٠١

[٥] SubhasishRay,The Warrior's Curse: Militarized Minorities, Democratic Transitionsand Ethnic Conflict,p.27

أنفسهم من عصابات المافيا المتفشية في البلاد [ ]. وهي الاجواء التي عاشتها العديد من المجتمعات اللاتينية كذلك وبدرجات اخف نسبيا ومنها البرازيل على وجه التخصيص نهاية السبعينيات وحتى العراق نهاية الخمسينيات وفي عام ٢٠٠٧ايضاً.[ ] ٢ ٥

الفرع الثاني : أنواع العسكرة بالاستناد الى معيار النتائج

يمكن التمييز في هذا المقام بين نوعين من العسكرة ، أحدهما نوع ايجابي والاخر سلبي بالإستناد الى معيار الأثر والنتائج التي تفضي إليها على صعيد المجتمع .

١- النوع الايجابي لعسكرة المجتمع :

يظهر هذا النوع من العسكرة في حالة تعرض المجتمع الى عدوان خارجي مباشر أو أضرار بمصالحه من جهة معادية الامر الذي يستدعي تعبئة الشعب وتحمل مسؤولياته في الدفاع عن الوطن وقد يتشكل على اثره قوات شعبية لدعم القوات العسكرية النظامية . وقد يظهر ايضا بفعل ظروف ومتغيرات داخل المجتمع استثنائية تفضي الى حصول فراغ امني وتراجع هيبة الدولة وقدرتها ، او حصول حالة استنفار امني شامل بين ابناء المجتمع لمواجهة التهديدات الارهابية

هذا النوع يهدف بالدرجة الأولى وفي الحالات الطارئة والاستثنائية الى حماية البلاد من الإخطار الخارجية عند تعرضها للتهديدات الخارجية من قبيل الحروب وغيرها من مظاهر العدوان او التهديدات الداخلية الناجمة من الحروب الاهلية ومظاهر الفوضى والتهديدات الارهابية ، مثال ذلك ما عاشه المجتمع الامريكي من ظروف امنية استثنائية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمر عام ٢٠٠١ ، حينما جرت عملية إعادة هيكلة القوة الأميركية محليا بزراعة ثقافة الخوف وتعميم مظاهر العسكرة بسرعة في الوسط الاجتماعي والثقافة. ويمكن رؤية هذا التحول الجذري في حجم

Jasmin Hristov, Freedom and Democracy or Hunger and Terror: Neoliberalism and Militarization in Latin America, Social Justice Vol. 32, No. 2 (2005), pp.106-107.

Loïc Wacquant The Militarization of Urban Marginality: Lessons from the Brazilian Metropolis, International Political Sociology, No. 2, (2008), pp.56–74

ونطاق تأثير نفوذ الجيش في المجتمع الأميركي الى جانب اعتماد المزيد من قوات الشرطة، والسجون، جواسيس، والأسلحة، والجنود اكثر من أي وقت في تأريخها. [٥٣]

٢- النوع السلبي لعسكرة المجتمع

هو نمط من العسكرة تقوم من خلاله السلطة باللجوء الى استخدام العسكرة كوسيلة ضغط على المجتمع ، بصورة مستمرة او طارئة ، كوسيلة لتطويعه واخضاعه لسيطرة السلطة وادامة بقاءها وقمع اي تهديد يمكن ان يواجهها من قبل القوى المناوئة داخل المجتمع . ومثل هذا النوع يترك اثاره السلبية الواضحة على بنية وديناميات المجتمع تكلفه الكثير من الخسائر المادية والمعنوية في الوقت الحاضر وحتى المستقبل ، بسبب تلك الضغوط الاستثنائية التي يمارسها النظام تحت مظلة العسكرة . وقد تجلى هذا النوع من العسكرة بشكل واضح في المجتمع العراقي ولمدة تزيد عن ثلاثة عقود على شكل ممارسات داخلية وخارجية ، فالداخلية كالحروب في الشمال وقمع الانتفاضة الشعبانية في الجنوب وغيرها ، اما الخارجية فالعراق خاض حروب عسكرية واقتصادية وإعلامية ونفسية واجتماعية لم يشهدها اي مجتمع عربي او اقليمي في المنطقة وقدّم العراق من خلالها افدح الخسائر من الأرواح والأموال والديون الخارجية إضافة الى التدني الكبير في المستوى المعيشى للفرد العراقي ، مع ازدياد حالات الوفيات للاطفال والتلوث البيئي نتيجة لتلك الحروب كحرب الخليج الأولى والثانية ثم الأخيرة التي أدت الى سقوط النظام .

عندئذ تعمد قوى محلية نافذة بفرض وجودها كبديل للسلطة بهدف الاستحواذ على مقدرات المجتمع الإقتصادية او السياسية او العقائدية. ولكي تعمد هذه القوى وجودها تعمد الى تشكيل ميليشيات او عصابات مسلحة حتى يتطور الامر الى درجة نشوء ما يعرف بنظام الدولة داخل الدولة .

الفرع الثاني : مظاهر عسكرة المجتمع

قطعت ظاهرة العسكرة شوطا تأريخيا طويلا انطبع بسمات وخصائص المجتمعات البشرية التي عاشت هذه التجربة وخضعت لها تحت ظروف استثنائية ؛ فكانت هذه

---

٥٣ Molly Wallace,Center for the Study of MilitarizationPreliminary Bibliography of Recent Research onMilitarization and Demilitarization ,Brown University ,December 3, 2006,p.4

الظاهرة ترجمة حية لتنوع ظروف وخصائص تلك المجتمعات الانسانية، وتحت تأثير هذه العوامل تنوعت مظاهر العسكرة وفق السياق الاتي :-

١- إعطاء الاولية المطلقة للجانب العسكري والأمني من جانب السلطة السياسية، ويكون ذلك على هيئة زيادة دراماتيكية في تعداد منتسبي الاجهزة الامنية وتنوع هذه الاجهزة بصورة تتجاوز الى حد كبير متطلبات توفير الامن على الساحتين الداخلية والخارجية للدولة ، الى تأكيد صيغة إسباغ الطابع العسكري على مفاصل المجتمع وتكثيف التواجد الامني عبر ثكنات الجيش في المدن وبالقرب منها ، بغيةإخضاع ذلك المجتمع لإرادة الحاكم حتى في ظلال نظام الديمقراطي بذريعة مواجهة الظروف الاستثنائية، ويكفي للتدليل على ذلك ما انتهى اليه تعداد منتسبي الجيش والقوات شبه العسكرية والامنية العراقي بعد توقف الحرب مع ايران عام ١٩٨٨، الذي وصل الى نحو مليوني ونصف المليون منتسب . في الوقت الذي بلغت فيه النسبة العددية لمنتسبي جيش الدفاع الاسرائيلي ١٥% الى المجموع الكلي للسكان .( )

٢- الاحتكاك اليومي للقوات المسلحة بحياة المواطن حتى يضحى تواجد رجل الامن بزيه الرسمي جزاءً متماهياً في الحياة الإجتماعية اليومية للمواطن العادي. يرافق ذلك تدخل الأجهزة الأمني في كل مفاصل وأجهزة الدولة وأحكام قبضتها عليها في تسيير أمورها والتحكم في أصغر تفاصيل الحياة اليومية لأفراد المجتمع . ولا يشترط أن تكون هذه السيطرة الأمنية على مؤسسات الدولة ومفاصلها ظاهرة للعيان ، إذ قد تكون هذه في بعض الاحيان مستترة خلف واجهات ومنظمات حزبية او حتى مدنية ( ) (انظر بخصوص تعداد الجيوش في العالم الشكل رقم (١))

---

[٥]محمد حسين المومني وسعد شاكر شبلي ، المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الاسرائيلي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٣ ، ص ١٧٨

[٥]لطيف القصاب ، نبذ ثقافة العسكرة وتحقيق الأمن الوطني ،مركز المستقبل للدراسات والبحوث ، على الرابط :
http://mcsr.net/activities/035.html

٣- تسخير الموارد الإقتصادية لخدمة الاغراض الامنية والعسكرية عبر الانفاق الكبير على التسلح والخدمات العسكرية ؛ فبين الاعوام ١٩٨٠ –١٩٨٥ بلغ الانفاق العسكري للعراق نحو ١٢٠ مليار دولار أي ٢٥٦ % من إيرادات النفط التي لم تتجاوز ٤٧ مليار دولار ، فلجأ النظام آنذاك الى السحب من إحتياطي العراق من العملة الصعبة والاقتراض من الخارج من أجل سد العجز[٥] . وفي تركيا بلغت حصة الإنفاق العسكري ما مقداره ١٤% من الميزانية العامة لعام ١٩٩٩ .[٧] هذا الى جانب ما يتقاضاه رجال القوات المسلحة من مخصصات إستثنائية تفوق الى حد كبير ما يتقاضاه نظرائهم من موظفي الخدمة المدنية . وفي أحيان لايكتف الجيش بما يستقطعه من موارد كبيرة ضمن الموازنة العامة للبلاد، بل ويباشر ضباطه أنشطة تجارية تحت مسميات وواجهات متنوعة والمثل الأبرز على ذلك ينهض من الجيش التركي الذي يباشر عبر منظمتي (الصندوق الائتماني ومؤسسة رعاية القوات المسلحة) أنشطة اقتصادية واسعة ومهمة في تركيا تضمن لمنتسبيه موارد مالية اضافية كبيرة .[٨] وفي إسرائيل بلغت نسبة الانفاق العسكري على الجيش عام ٢٠٠٧ ما نسبته ٧,٧% من اجمالي الناتج المحلي لها .[٩][٥]

شكل رقم (١)



[٥] حميد الهاشمي ، مصدر سابق ، ص ٥ .

[٧] IratDemir, Militarization of the Market and Rent-Seeking Coalitions in Turkey, Development and Change,Volume 36, Issue 4, July 2005,p.671

[٨] Irat Demir,op.cit,pp.676-681

[٩] محمد حسين وسعد شاكر ، مصدر سابق ، ص ١٧٨ .

جدول رقم (١)

نسب الانفاق على الشؤون العسكرية في دول العالم

لترتيب	لد ولة	الانفاق العسكر ي (مليارد لار)	نسبة الانفاق من الناتج المحلي	نسبة التغير في الانفاق على مدار عام	اجمالي واردات الأسلحة (ملي ند لار)	اجمالي صادرات الأسلحة (ملي ند لار)
٠١	الولايات المتحدة	٦١٨ ٧	٪٨	٪ ٨ –	٧٥٩	٦٢٠٠
٠٢	الصين	١٧١ ٤	٪٢	٪٤	١٥٠٠	١٨٠٠
٠٣	ر وسيا	٨٤ ٩	٪١	٪٨	١٤٨	٨٣٠٠
٠٤	السعودية	٦٢ ٨	٪٣	٪٤ ٣	١٥٠٠	–
٠٥	فرنسا	٦٢ ٣	٪٢	٪ ٣ –	٤٣	١٥٠٠
٠٦	اليابا ن	٥٩ ٤	٪٢	٪ ٢ –	١٤٥	–
٠٧	المملكة المتحدة	٥٦ ٢	٪٣	٪ ٦ –	٤٣٨	١٤٠٠
٠٨	ألمانيا	٤٩ ٣	٪٤	٪٢	١٢٩	٩٧٢
٠٩	الهند	٤٩ ١	٪٣	٪ ٧ –	٥٦٠٠	١٠
١٠	البرازيل	٣٦ ٢	٪٤	٪ ٩ –	٢٥٤	٣٦

المصدر : http://www.alborsanews.com

٤- إسناد المناصب المدنية للقادة العسكريين ومنحهم الصلاحيات الكبيرة لإدارتها بعيداً عن الرقابة المدنية او المؤسساتية ، كما هو الحال في تايلند قبل عام ١٩٩٧ حينما كان يتسنم ضباط الجيش أعلى المناصب ، وكذا الحال في العراق ومصر إذ تولى كبار الضباط في هذين البلدين مناصب المحافظين؛ لاسيما بعد فشل إنتفاضة عام ١٩٩١ ضد النظام في العراق . وفي أحيان عدة يرافق ذلك محاولات حثيثة من قبل القيادات الامنية للتقرب للسلطة السياسية والتأثير عليها إما طمعاً بالمناصب أو بالنفوذ والمصالح المتأتية من محصلة هذا التأثير في هذه السلطة.

٥- طول مدة الخدمة العسكرية سواء الالزامية أو التطوعية ، حتى وصلت الخدمة الإجبارية في دولة مثل العراق الى ثلاثة عشر عاماً ابان قيام الحرب العراقية الايرانية التي إستمرت ثمان سنوات .

٦- إبتعاد المجتمع عن الطابع المدني وتشبّع أفراده بثقافة العنف والقتل والتسلط جراء تعايشه مع الحروب والتنازع، وأسلوب فرض القوة من جانب السلطة كقيمة اجتماعية ، حتى يرسّخ الاعتقاد بين افراد المجتمع بأولوية منطق القوة وأهميته في تمشية أمور المجتمع وضبط ايقاعه.

٧- إنتشار الأسلحة بشكل واسع بين فئات الشعب بعيداً عن سيطرة ورقابة السلطة او حتى تحت أنظارها اما لعجزها عن توفير الامن وفرض سلطة القانون أو لمسايرتها للأعراف والتقاليد الإجتماعية ، أذ تتعدى ظاهرة حيازة السلاح – في هذه الحالة حصراً –الغرض الاصلي منها بتوفير الامن الذاتي للأفراد، لتصبح احدى قيم الاعتبار والتفاخر بينهم ، كما هو عليه الحال في اليمن، وقد يرافق ذلك او يسبقه في احيان انتشار موازي لعصابات الجريمة والارهاب خصوصا بين فئات الشباب التي يعاني بعضها من فقر مادي وفكري .

٨- شيوع مظاهر العسكرة ورموزها كـ(ارتداء الملابس والتقاليد والسلوكيات العسكرية) بين افراد الشعب او أفراد النخبة الحاكمة ، وتسرب هذه الأنماط والرموز العسكرية الى الوعي والسلوك الاجتماعي فضلا عن سائر القطاعات والانشطة ذات الطابع المدني الإقتصادية والثقافية وغيرها ، وهو مشهد شاع ظهوره بوضوح تام في اغلب الدول الشمولية بدءا من المانيا النازية ومرورا بالاتحاد السوفياتي وسائر دول الكتلة الشرقية ودول العالم الثالث في القرن العشرين .( ) ٦

المبحث الثالث

نتائج ظاهرة العسكرة وتداعياتها على البناء الديمقراطي للمجتمع

تتنوع النتائج المترتبة على ظاهرة العسكرة ، وتظهر على مستويات مختلفة في بنية الدولة ومجتمعها بالنظر الى سعة امتداداتها المجتمعية والتأريخية وعمق تأثيرها وتأثير القوة التي تحاول فرضها كواقع على صعيد الدولة بوجه عام . وهكذا لايمكن حصر

Þeter B. Kraska,op.cit,p.3.

تأثير العسكرة عند بعدٍ معين بل تتفاعل أبعاد تأثيرها وتتعقد بصورة لا يمكن التمييز فيها بين مستوى وآخر ثم ما تلبث أن تتسع دائرة تأثيرها (اي العسكرة) وتتعمق حتى تطال بمحصلتها النهائية أهم مباني السلطة السياسية وتوجهاتها حتى تصيب بالضرر صلب العملية الديمقراطية ومرتكزاتها الرئيسة . ولأجل تحليل تداعيات العسكرة ، ينبغي الوقوف اولا على دراسة نتائج هذه الظاهرة .

المطلب الاول : نتائج ظاهرة العسكرة :

تبدأ عملية العسكرة في مجال معين وتحت تأثير ظروف استثنائية ضمن مجتمع ما ، ثم تتوسع دائرة تأثيرها لتتسرب الى سائر مجالات هذا المجتمع الذي سيتحول في المراحل النهائية للعسكرة الى ثكنة عسكرية شاملة تستوطن بنية ثقافية ومادية مشبعة بالقيم العسكرية وممارساتها ومظاهرها ، اي ان العسكرة تقود الى تغير ثقافي ومؤسساتي وأيدلوجي واقتصادي حتى تتحول الى روتين في الحياة اليومية لأفراد المجتمع .

الفرع الاول : النتائج السياسية والامنية

يمكن تحديد النتائج السياسية والامنية لظاهرة عسكرة المجتمع بالاتي :-

١. تقويض إستقرار الدولة والنظام السياسي فيها، لأنها تشجع على الثورات والانقلابات العسكرية او على أقل تقدير العيش في أجواء الاستعداد للحرب وفي ظل الظروف الاستثنائية الدائمة ، الامر الذي يقود بالنتيجة النهائية الى تكريس السلطة الدكتاتورية ومنع تداولها سلميا باتخاذ إجراءات عنيفة وقمعية ضد جماعات المعارضة تحت ذرائع مواجهة الظروف الاستثنائية وإعلان حالة الطوارئ . ومع تنامي التشبث بالسلطة لدى الحاكمين والخشية من انتقام المعارضة ، سيقاوم هؤلاء بشدة تسليم السلطة السياسية بصورة سلمية وعلى حد تعبير مورال : " حيثما يحدث عنف اثناء مدة الحكم العسكري أو داخل الجيش نفسه، فالعودة إلى الحكم المدني لا تكون عن طواعية من قبل العناصر الانقلابية". وليس أدل على دور الجيش والنهج العسكري في

تقويض دعائم الاستقرار السياسي للدولة من دول افريقيا وفي مقدمتها (الكونغو ونيجريا، ودول شرق أفريقيا الثلاث وتوغو)[١].

٢. تفضي العسكرة في حالات اخف وطئه الى إعاقة بناء مؤسسات الدولة المدنية والدستورية او زعزعة الثقة بها أو حتى حرفها عن المسار المدني والنيل من هيبة وشرعية النظام السياسي ، نظراً لتعاظم تأثير المؤسسة العسكرية أو الميليشيات وتدخلاتها المستمرة في كل مفاصل السلطة وقرارتها خدمةً لمصالحها ونفوذها حتى وان كان ذلك على حساب مصالح الدولة ومثال ذلك الواضح في دول الجيش السياسي في تركيا وباكستان وحتى اسرائيل وغيرها.وفي أحيان عدة يكون إرتفاع وتيرة العسكرة في المجتمع وتدخل الجيش مقرونة بارتفاع معدلات الفساد بكل مظاهره واتساع شبكته العنكبوتية بين مؤسسات المجتمع تحت حماية ورعاية القوة التي تملك مفاتيح القوة فيه. ففي دولة مثل أوروغواي وحتى الهندوراس كان حضور الجيش في المشهد السياسي واضحاً ومتجدداًفي كل مرة تتعرض فيها مصالح الطبقة المهيمنة للخطر ، حتى ولو كان ذلك على حساب الإطاحة بالديمقراطية. وفي حالة كوستاريكا وقف الجيش بوجه الاصلاحات السياسية والإقتصادية التي حاول الرئيس رامون فيلدا مورااليس تطبيقها، وفي الهندوراس اجهز الجيش على حكومتها المدنية لما فتحت نافذة الاصلاحات التي كانت ستطال مصالح كبار الضباط المرتبطين بشبكة الفساد الحكومي[٢].

٣. تشجع ظاهرة العسكرة الإجتماعية على إستفحال ظواهر العنف المسلح وعصابات الجريمة المنظمة والعمليات الارهابية في المجتمع نتيجة لشيوع ثقافة مجتمعية تدفع باتجاه العنف والاقصاء والانتقام والتي تنعكس واقعيا

---

[١] أ.د. حسن علي الساعوري ، العسكر والحكم المدني: تجارب تأريخية ، ورقة بحثية منشورة على موقع مركز التنوير الالكتروني ، على الرابط

[٢] Kirk Bowman,Militarization and Democracy in Honduras, 1954-1963,The Sam Nunn School of International Affairs,Georgia Institute of Technology, Atlanta,1998,p.3

بصورة انماط سلوكية ميالة للعنف والدموية بين ابناء المجتمع الواحد . وهذا ما نراه حاليا في مجتمعنا العراقي ومرده الكثير من الارهاب والعنف الموجود في المجتمع العراقي حيث نرى ثقافة العسكرة تغذي بفعالية العنف المستشري الى جانب العنف والارهاب المستور.(٦٣[٦])

٤. تراجع روح الوطنية والانتماء للوطن لأفراد المجتمع ، تحت ضغط العبئ النفسي وتعرضهم المستمر للقمع والاضطهاد المصاحب لمحاولات فرض مظاهر العسكرة عليهم بصورة قسرية والاتهام بالتخوين والتخاذل لكل من يعارض هذه المحاولات الرامية في جوهرها الى خلط الاوراق وتطويع المجتمع واخضاعه لرؤى وتوجهات من يمتلك مفاتيح القوة المسلحة في الدولة ؛ففي العراق اثناء مرحلة الحكم البعثي ، كان المعارض والمتخلف عن الخدمة العسكرية او حتى الرافض للانخراط في الميليشيات الحكومية(الجيش الشعبي ، وجيش القدس) يعتبر خائناً لوطنه او متخاذلا لا يتم تزكيته للانخراط في وظائف الدولة ومؤسساتها الرسمية .

الفرع الثاني : النتائج الإجتماعيةوالإقتصادية لظاهرة عسكرة المجتمع

سيتم تقسيم هذا الموضوع على محورين ، يسلط الاول الضوء على النتائج الإجتماعية لظاهرة عسكرة المجتمع ، بينما يدرس المحور الثاني النتائج الإقتصادية للعسكرة .

اولا: النتائج الإجتماعيةلعكسرة المجتمع

وتتجسد بالاتي :-

١. خلق خلل في البنيان السوي للشخصية الوطنية عبر زج مفاهيم ومعايير عدوانية تدميرية داخلها ؛ إذ أن ميل الشباب للعمل العسكري ومؤسساته وتفضيل النمو البدني والمظهر الجسمي على النمو العقلي والفكري ، وفي حالات عدة يصبح الفرد مرتبطا روحيا بالسلاح بل ان السلاح ونوعه وجودته هو شكل من اشكال التمييز الاجتماعي .

[٦] عسكرة المجتمع وآثارها السلبية في تغذية العنف والارهاب ، جريدة الاتحاد الكردستانية .

٢. إن ما تقدم من مظاهر وتبدلات في بنية وخصائص الشخصية الوطنية ومنظومة القيم السائدة في المجتمع ستفضي بالضرورة الى حالة من الإدمان على السلوك الخشن والمزاج العنيف المصحوب بنظرة عدوانية اقصائية للآخر ، حتى تتغلب لغة السلاح على لغة الحوار والتسامح .وتنزوي فرص السلام والتعايش السلمي للمجتمع ككل نظراً لتشبع افراد بثقافة العنف والدم ، وتزداد خطورة هذه المخرجات السلوكية إذا تفاعلت مع مفاهيم وقيم قبلية أو تقليدية تدفع الى تبني اسلوب العنف ولغة السلاح في تسوية المشكلات العالقة مع الاخر وهو الامر الذي عقد الوضع الإجتماعي في العراق واليمن وليبيا اثناء وبعد مرحلة متغيرات ما بعد الربيع العربي .

٣. فقدان الثقة بالذات والآخر وبالقدرة على الابداع ، إذأصبح الانسان العراقي – موضوع الدراسة – يعيش صراعاً مع ذاته أولا ومع محيطة الاجتماعي ثانيا فأصبح من السهل ان يُستدرج اي شاب الى ممارسة العنف انتقاما من الاخرين وتفريغ الكبت الممارس عليه [٤].

٤. ادت العسكرة الى قتل وتشريد الملايين مع زيادة نسبة الايتام والارامل ومعدلات الجريمة لأسباب عدة [٥]. ويكفي للتدليل على ذلك الاشارة الى ما نشرته منظمة اليونسيف في تقريرها السنوي حول زيادة اعداد الجانحين من ٢٦٠٠ حالة عام ١٩٩١ الى ٤٤٢٠ عام ١٩٩٦ في العراق [٦].

٥. والعسكرة تقتل الابداع وفقدان روح القيادة والانطوائية والانكفاء على الذات ايضا، لانها نمط من العلاقات مبنية على الاسس القهرية وليس الرغبة الطوعية والروح الوطنية خاصة إذا ما كانت مرتبطة بنظام دكتاتوري فاشي يّميز بين مواطنيه على اساس انتماءاتهم العرقية والطائفية والمناطقية والعشائرية لغرض

---

[٤] سليم محسن نجم العبوده ،سكرة المجتمع وتاثيرها على التراجع الحضاري والسلوكي للمجتمع العراقي ، مقال منشور على موقع الركن الاخضر على الرابط :http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=13973

[٥] فؤاد جرجيس، الاصول الإجتماعية للحرب الايرانية العراقية، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٠١، السنة١٩٩٥، ص١٢٠.

[٦] United Nations childrens fund: situation analysis of children and women in Iraq,1998.p.93

البقاء في السلطة . الامر الذي يصيب المجتمع[٦] ككل بعقدة الطاعة ويخلق بيئة طاردة للكفاءات العلمية والمثقفة واصحاب رؤوس الاموال لانهم يحتاجون الى اجواء مدنية مستقرة ، تضمن لهم حرية الابداع في استثمار امكانياتهم العقلية والمادية .

وفي اجواء الحرب وشيوع مظاهر الموت التي يكون الشباب وقودها ، يزداد نزيف الطاقات وينخفض المستوى العام للتعليم تحت وطأة شمول البالغين بواجب الخدمة العسكرية اثناء الحرب ؛ ما يعني تزايد فرص تعرضهم للقتل او الاعاقة التي تحرمهم في كل الاحوال من فرصة اكمال دراستهم العليا .

ثانيا : النتائج الإقتصادية لعسكرة المجتمع

وتتمثل بالاتي :-

١. استنزاف ميزانية الدولة وتبدد مواردها ؛إذ تسخر كل الثروات البشرية والمادية لدعم مظاهر العسكرة وإدامتها في المجتمع وما ينشأ عن ذلك من مظاهر للفساد المالي والاداري . وفي هذا السياق يرى (ايربك أ. نورد لينجر)انه في الدول التي تعاني من شح الموارد الإقتصادية، ولا تواجه تهديدات داخلية أو خارجية، تكون الأموال مخصصة للصرف العسكري علي حساب النمو الاقتصادي وعلى حجم الخدمات الإجتماعية الحديثة. وقد اعتبرت أمريكا اللاتينية مثالا لذلك. لأنه متى ما وصل الجيش إلي السلطة، زاد من الصرف علي المؤسسة العسكرية، علي الرغم من أن قسطا كبيرا من الصرف الحكومي قد خصص أصلا للقوات المسلحة. هذه المصلحة الذاتية للقوات المسلحة، (٢٣)( ). من بين الدول ٤٠ مع أقلّ عسكرة، هناك دول الإحدى عشرة التي، وفقا لمؤشر الدول الفاشلة يمكن العثور بين الأقل استقرارا ولايات. وإذا نظرنا أيضاً في فئة

[٦] د.حميد الهاشمي ، مصدر سابق ، ص ص١٠-١١ .

[٦] د.حسن علي الساعوري ، مصدر سابق .

حيث يتم سرد تلك الدول التي الاستقرار للخطر، يصبح من الواضح أن ٣٠ من في ٤٠ بلدا مع أدنى العسكرة المعرض تميز خصائص ضعيفة والدولة( )

٢. اعاقة شروط التكييف الهيكلي اللازم للشروع بعمليات التنمية الإقتصادية وحتى الإجتماعية ليس بسبب استنزاف موارد الدولة في المجالات العسكرية على حساب باقي القطاعات فحسب ، بل بسبب الصعوبات التي تواجهها الانشطة الاستثمارية في البلد من جراء شيوع مظاهر غياب الامن والاستعداد للقتال من جهة او من جراء شيوع مظاهر الفساد الاداري وعمليات الابتزاز الناشئة عن تدخل قادة الجيش والميليشيات في هذا النوع من الانشطة الإقتصادية، فيصبح البلد من جراء هذه الظروف الاستثمارية غير الصحية بيئة طاردة للاستثمار او غير مساعدة على ادامة زخم الانتاج المحلي .

٣. زيادة معدلات التضخم الاقتصادي وهذا بدوره ادى الى زيادة معدلات البطالة وارتفاع الاسعار وتكاليف المعيشة ؛ فضلا عن زيادة العبئ الضريبي على الافراد نظرا لزيادة الانفاق العسكري . ( )

٤. حرمان القطاع الاقتصادي من العمالة الماهرة بسبب استنزاف طاقاتهم في المجالات العسكرية وما ينجم عن ذلك من قطع لحلقات الانتاج او تردي نوعيته في الحد الادنى لاسيما في الانشطة الإقتصادية التي تعتمد عنصر الخبرة والمهارة سواء في الجانب الصناعي او حتى الزراعي وما يفضي اليه ذلك من هدر مضاف بالموارد الإقتصادية للدولة .

٥. استحواذ العسكر او الميليشيات المسلحة على مؤسسات الدولة المدنية وادارتها بطريقة اوتوقراطية استبدادية او نفعية ، تنتقص من فرص الابداع المدني وتبديد الطاقات والموارد المادية واستنزافها

المطلب الثاني :تداعيات ظاهرة عسكرة المجتمع على البناء الديمقراطي

قبل التحري عن تداعيات ظاهرة عسكرة المجتمع واستشفاف بصماتها على المسار الديمقراطي في الدولة ، ينبغي الاقرار بفرضية مساعدة فحواها :(ان العسكرة

Jan Grebe,op.cit,p.8 .
Lebovic and Shag, Burden Security needs and economics growth in the Middle East,p.72.

بكل مظاهرها او مخرجاتها تعبر عن ازمة مركبة اسهمت في عجز السلطة عن الادارة المدنية لمفاصل الدولة او على الاقل مواجهة المظاهر المسلحة الناجمة عن غياب الامن وتعدد الارادات والقوى داخل هذه الدولة ، فيكون استخدام القوة العسكرية او المسلحة – وفقا لهذا المنطق– هو الحل المفضّل المرغوب للمشاكل السياسية) .

ومهما كانت مسببات ومظاهر ازمة عسكرة المجتمع – ان جاز التعبير– فإنها تشكل عقبة كأداء في طريق بناء النظام السياسي الديمقراطي الفاعل ؛ اذ لا يمكن تصور وجود مجتمع ديمقراطي مستقر فيما تجري عملية عسكرته، كما لا تنسجم المزاعم حول التحول الديمقراطي مع وجود مظاهر مسلحة تحت تسميات مختلفة[٧١].

وإذا كان جوهر الديمقراطية يقع في تحقيق مبدا سيادة الشعب ومشاركته في الشؤون العامة ، على قاعدة احترام التنوع والسيطرة على الاختلافات عبر رعاية الفرص المتساوية للأفراد للمشاركة بطرائق سلمية في إتخاذ القرارات أو التأثير فيها ، فان تحقيق ذلك على أرض الواقع الاجتماعي يعني أن تسبغ السلطة الجوهرية لوضع المقررات الحكومية على اعضاء المجتمع جميعهم لا ان تعطى لشخص او طبقة حاكمة او مؤسسة او قوة سياسية او عسكرية حكومية او غير حكومية مهما كان دورها التأريخي او مكانتها ونفوذها الاجتماعي والسياسي . ومع تعاقب الحكام المنتخبين لممارسة مسؤوليات محددة ولمدد يحددها الدستور على سدة الحكم ، تتلاشى المفاسد المترتبة على إستمرار طرف واحد في السلطة لمدة غير محددة والتي تتمثل بالطغيان وسوء الادارة وترهلها أو فسادها .وهكذا لا يخطئ الفيلسوف الفرنسي (مونتسكيو) حين قال في كتابه المعروف (روح القوانين) : (إنها التجربة الابدية كل من بيده السلطة سوف ينزع الى الافراط فيها)[٧٢].وهذا ما لا تعد به ولا تقدمه القوى المسلحة في المجتمع المعسكر، إذ يرى أكثر الباحثين ان مفهوم العسكرة بشموليته كمنظومة عسكرية ومؤسساتية، سيفضي بالضرورة الى مزيد من القيود ومصادرة الحريات التي تستنشقها التجربة الديمقراطية فتلوث أجوائها حتى تجهز عليها،فإذا كان

---

[٧١] د.سامر مؤيد ، عسكرة المجتمع ومجزرة الديمقراطية ، مقال منشور على الموقع الالكتروني لمركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، على الرابط : http://www.fcdrs.com/articles/p/

[٧٢] Henry W. Ehrmann, Democracy in a changing society, Pall Mall press, London , 1965, p.10

الامر سجال بين حرية السلطة في فرض منطقها وأسلوبها سعيا منها او إدعاءاً لتوفير الأمن، وبين الحاجه لتوفير أرضية مقبولة للحرية ، فان الخاسر الوحيد لن يكون غير الحرية، والمثل القريب البارز على ذلك ينهض من الواقع الذي عاشه المجتمع الامريكي بعد هجمات الحادي عشر من سبتمر عام ٢٠٠١ ، حينما جرت عملية إعادة هيكلة القوة الأمنية محليا بزراعة ثقافة الخوف وتعميم مظاهر العسكرة في الوسط الاجتماعي والثقافة ،وتزايد حجم وتأثير الجيش في المجتمع الأميركي الى جانب اعتماد المزيد من قوات الشرطة، والسجون، جواسيس، والأسلحة، والجنود اكثر من أي وقت في تأريخها. [٧٣]

ومع إنتشار مظاهر السلاح ولغة العنف المصاحبة لظاهرة عسكرة المجتمع لن يكون للحريات العامة وفي مقدمتها حرية المشاركة والتعبير مقاماً او مرتعاً في مواجهة لغة العنف المسلح والاقصاء والتهميش الذي ستمارسه القوى المسلحة أياً كان مصدرها على الكافة ؛إذ لايمكن تحقيق الحريات العامة في مجتمع شمولي ينبذ الفرد ولا يعترف به كحقيقة في حد ذاته ،وهو الهدفمن كل حياة جماعية، وبوجه اشمل لايمكن للحرية ان تسود في ظل نظام سياسي غير دمقراطي ( )عندئذٍ ليس مستغرباًأن تنقض العسكرة عروةً اخرى للبناء الديمقراطي تتمثل في التداول السلمي للسلطة عبر صندوق الاقتراع بين القوى السياسية المتعددة والمتنافسة سلميا ، إذ لا مجال للكلام عن تعددية سياسية وتنافس سلمي بين تلك القوىإذا كان السلاح هو الحكم ووسيلة التفاعل بين الفرقاء، والعنف المسلح أسلوباً ومنطقاً رائجاً ومكرساًلاسيما في ظل طغيان سلطة العسكر او حتى الميليشيات وما يسفر عنه من مظاهر لعسكرة المجتمع وزيادة معدلات التوتر والعنف فيه، ومع تبدد فرص الامن والسلم لاجتماعي في ظل تلك الاجواء الدموية، لن يكون الطريق سالكاً الى صندوق الاقتراع، وحتى مع

٤

---

[٧٣] Molly Wallace, Center for the Study of Militarization Preliminary Bibliography of Recent Research on Militarization and Demilitarization ,Brown University ,December 3, 2006,p.4

[٧] – رافع ابن عاشور، الحريات العامة في النظم الديمقراطية ، مجلة التسامح ،عمان ، العدد الخامس والعشرون ، السنة ٢٠٠٩ ، ص ٦٧ .

إفتراضالإحتمال الأضعف بإجراء الانتخابات، فستكون نتيجتها محسومة لمن يحسم النزاع الاجتماعي لصالحه او يخضع هذا الصندوق لهيمنته .

على صعيد آخر يحصل التقاطع بين المسار الديمقراطي ومسار العسكرة في المجتمع عند نقطة إعتماد مبدأ سيادة القانون الذي يعد من الخواص المميزة للنظام الديمقراطي عن غيره من الانظمة الاستبدادية او البوليسية او حتى العسكرية .ومعلوم أن هذا المبدأ يتعدى حدود غاياته التقليدية في توفير الارضية القانونية الرصينة لحماية الحقوق الفردية الى الاستيثاق من أن نشاط الدولة لايتعدى الحدود الدستورية عبر خضوع الحكام والمحكومين لحكم القانون ( )، غير أن الافتراضات التي تحتكم اليها مظاهر العسكرة وما يندرج تحت لواءها من قوى، تبتعد كثيرا عن حدود القانون واحكامه، لتحل ارادة القوة ومنطقها وما يرتبط بها من مصالح محل الارادة العامة وحكم القانون الذي يمثلها. فان كانت السلطة هي مصدر العسكرة في المجتمع، فستجد فيها وسيلة طيعة لفرض سيطرتها وتحقيق اهدافها حتى وان كان ذلك على حساب هدر العديد من الحقوق والحريات وانتهاك القواعد القانونية لاسيما في حالات اعلان حالة الطوارئ، وفي ذلك نقض لاهم معاقل الديمقراطية ومنطلقاتها. وتزداد محنة الديمقراطية إذا كانت المؤسسة العسكرية قريبة او حتى بديلة للسلطة السياسية ضمن هذا المستوى ، اذ ترى بعض الدراسات أن من بين العوامل الكثيرة التي تغري الجيش للتدخل في السياسة، المصالح الخاصة بالضباط العسكريين بهدف المحافظة علي وضعه الخاص وامتيازا ته التي تقوده الى المطالبة بالإشراف الكامل علي كل المشاكل التي تمس القوات المسلحة، على الصعيدين الداخلي والخارجي . غير أن إحصاءاً دقيقاًأجراه الباحث الامريكي (مارتن نيدلر) لمخرجات هذه المحاولات العسكرية في دول العالم الثالث لمدة ثلاثين عاما ، قد افضى به الى مشهد متكرر ومأساوي من الانقلابات العسكرية والاجهاز على النزعات الاصلاحية والدستورية بوسائط العنف الدموي المرتبط بمصادر الحريات الامة وتعليق الدستور، وحماية مصالح الطبقة

( )جوندولين كارتر وجون هيرز ، نظم الحكم والسياسة في القرن العشرين ، ترجمة ماهر نسيم ، دار الكرنك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٦١، ص ٨١.

الرأسمالية المترفة[٧٦]، وهي أجواء لا يمكن أن تساعد على بناء الديمقراطية بأي حال من الاحوال. وحتى مع إستبعاد الجيش والسلطة السياسية من معادلة التأثير او العسكرة الإجتماعية، فان البديل لن يكون غير الفوضى ومنطق القوة المسلحة التي ستفرضها الميليشيات على المجتمع بأسلوبها القهري الخاص خدمة لمصالحها وبعيداً عن حكم القانون أو حتى المصلحة العامة والإرادة الشعبية . ولنا أسوة فيما اشاعته عصابات الجريمة المنظمة والجماعات الارهابية منأجواء للعنف المسلح وتغييب سلطة القانون فيالعديد من المجتمعات اللاتينية تتقدمها العاصمة الكولومبية (بوكوتا) وبدرجة اخف نسبيا البرازيل في نهاية السبعينيات[٧٧]، ولم يكن العراق – موضوع الدراسة –بمنئ عن هذه الاجواء العراق في حقبتي نهاية الخمسينيات وما بعد عام ٢٠٠٦ وهي الاجواء التي دفعت العديد من افراد المجتمع الى اقتناء السلاح لحماية انفسهم من هذه العصبات والميليشيات المتفشية في البلاد كوسيلة للحفاظ على الامن الذاتي وتعويض غياب سلطة القانون[٧٨].

والواقع أن محن العسكرة الإجتماعيةتنطوي على تهديد جدي لمنظومة القيم الإجتماعية الساندة او المساهمة في تحقيق الاجواء الديمقراطية المستمدة من فضاءات التنوع والتسامح والتشارك مع الاخر او حتى التنافس السلمي معه ، وذلك لكونها تحتضن نمطا من العلاقات مبنية على الأسس القهرية وليس الرغبة الطوعية والروح الوطنية ، كما انها تعمل على تقنين التفكير والحراك الاجتماعي وفقا لمعايير تعتمد التمرّتب المبنية على استبعاد ماهو ادنى مرتبة ، وهي نوع من العلاقات الإجتماعية الزائفة المبنية على اساس الخوف وليس على أساس التفاعل الايجابي والمشاركة الفاعلة . وهذا يعني تقويضا للأمن الاجتماعي مثلما هو خطر داهم على السلم الاهلي الذي تحتاجه الممارسة الديمقراطية [٧٩].

---

[٧٦]– د.حسن علي الساعوري ، مصدر سابق .

[٧٧] JasminHristov, Freedom and Democracy or Hunger and Terror: Neoliberalism and Militarization in Latin America, Social Justice Vol. 32, No. 2 (2005), pp.106-107.

[٧٨] Loïc Wacquant The Militarization of Urban Marginality:Lessons from the Brazilian Metropolis, International Political Sociology,No. 2, (2008), pp.56–74

[٧٩] حميد الهاشمي ، مصدر سابق .

وبفحص ما تقدم على أرض الواقع العراقي بعد عقود من العسكرة التي ورثها المجتمع من مخلفات الانظمة البائدة وحتى السائدة اليوم ، تتراءى لنا مساحة واسعة من النزعات الإجتماعية والمباني الثقافية المشبعة بقيم التسلط والعنف والاقصاء التي انبثقت وتعايشت مع تركة ثقيلة من التجارب والممارسات السلطوية المشبعة بمظاهر العسكرة والاستبداد والميل الشديد للتسلط والقهر الاجتماعي التي سحقت بعنفها المسلح كل فرص بناء الديمقراطية في هذا البلد منذ انقلاب الجنرال بكر صدقي وحتى يومنا هذا .

صفوة القول لن تكون العسكرة وما يرتبط معها او ينتج عنها من مظاهر العنف الاجتماعي الا خطوة على طريق الشمولية ونسفا لأسس الديمقراطية .

وفي الختام لابد من القول ،إن سفر التأريخ وعضاته تقضي بنا الى التأكيد على أن دولة القوة وإبراز العضلات عمرها قصير ولاتدوم ، فالولاء للسلطة لايأت بالخوف والإكراه، وأن الطمأنينة لن تولد الا من رحم الحب والتسامح ، والعصا الغليظة المسلّطة على رؤوس العباد لن تؤذي الا صاحبها ولن يستقر الامر الا بإعلاء صوت الحق والقانون فوق كل الاصوات يحكم الحاكم والمحكوم على حد سواء .

الخاتمة

اولا: النتائج

من سياق ما تقدم توصل الباحثان الى النتائج الاتية :

١- يتحدد النطاق المفاهيمي لظاهرة العسكرة في مجال توصيفها بكونها منظومة قيم ومعتقدات ترى في استخدام القوة العسكرية وسيلة ملائمة لحل المشاكل السياسية واحراز القوة على حساب المجتمع .

٢- أن عسكرة المجتمع ظاهرة متجذرة بأعماق التأريخ القديم مثلما هي متجذرة بأعماق النفس الانسانية الميالة للعنف والصراع من اجل المغانم والمصالح .

٣- تجدد ظهور العسكرة بصور ومظاهر مختلفة بدرجتها لا بنوعها بفضل ما اكتسبته من خصوصية الظروف والسمات المميزة لكل مجتمع نشأت فيه .

٤- وعلى اختلاف صورها ومشاهداتها عبرت هذه الظاهرة في حقيقتها ومنشأها عن ازمة انسانية مركبة الابعاد وجدت في العنف ومنطق القوة وسيلة لإدراك الغايات .

٥- يؤدي استحكام العسكرة في مجتمع ما الى تشوهات عميقة في بنيته الثقافية والسلوكية وتنسحب هذه التشوهات بالنتيجة النهائية على سائر مؤسسات وفعاليات الدولة التي ستتحول تدريجيا الى ما يشبه الثكنة العسكرية ، والملاحظ بهذا الصدد ان اعظم الخسائر التي تسجلها هذه الظاهرة تقع في حقل ما تجسده من تهديدات فادحة للنسيج والامن الاجتماعي وتاليا لاستقرار الدولة ككل .

٦- يمكن اعتبار العسكرة الإجتماعية بكل مظاهرها ومخرجاتها من اهم حاضنات الدكتاتورية والاستبداد ، ومصنعا او مرتعا خصبا لإنتاج اخطر اسلحة وظروف القضاء على البناء الديمقراطي باعتمادها منطق القوة والعنف المسلح كوسيلة للسيطرة على المجتمع وادارة تفاعلاته على حساب مصادرة الحريات العامة والاجهاز على الارادة الشعبية والقضاء المطلق على قلعة القانون وتعميم منهج الاقصاء والتهميش للآخر .

ثانيا : التوصيات

١. تبني استراتيجية شاملة مستندة الى ارادة سياسية جدية وخطة علمية لمكافحة مظاهر العنف والعسكرة في المجتمع ومعالجة التشوهات التي خلفتها هذه الظاهرة في البنى الثقافية والمادية للمجتمع العراقي بصورة تدريجية .

٢. تفعيل دور المؤسسة التشريعية والقضائية في فرض سيادة القانون وضمان احترامه من قبل الحكام والمحكومين المدنيين والعسكريين ، والعمل بوساطة المنظومة التشريعية على ترسيخ مبدأ المواطنة واشاعة روح الانتماء للوطن ضمن اطار الدولة المدنية .

٣. تفعيل النص الخاص بحضر تكوين الميليشيات والكيانات المحرضة على العنف والعنصرية والكراهية والارهاب في الدستور وقانون الاحزاب العراقي ، وتكريسه واقعا حيا وفاعلا في الدولة العراقية .

٤. اعادة هيكلة وترشيق وتطوير ثقافة واداء المؤسسات الامنية العراقية وفق خطة وبرنامج نوعي متطور مقترن بالسعي الى تكريس واحترام قيم الاسلام والوطنية والتمدن والديمقراطية واحترام الحقوق والحريات اثناء التعامل مع الافراد . مع العمل الفوري والضروري على تقليل وابعاد التواجد العسكري من مراكز المدن او حتى بالقرب من المدنيين، والاكتفاء – بدلا عن ذلك – بقوات الشرطة الوطنية والانشطة الاستخبارية المتقدمة والفاعلة كبديل لهذا التواجد المكثف للعناصر الامنية وما ينطوي عليه الاخير من محاذير تمس الامن الوطني وروح المواطنة .

٥. الشروع بحملة تثقيفية جماهيرية واسعة النطاق والتأثير بمساندة مؤسسات الدولة ذات العلاقة وبخاصة التربوية ووسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المعنية وحتى المواطنين لإزالة اثار الحروب ومخلفاتها العدوانية واشاعة ثقافة التسامح والحوار البناء وتفعيل اليات المصالحة الوطنية واجتثاث كل مظاهر العنف والتطرف والارهاب والثقافة الساندة له مهما كان مصدره .

٦. فسح المجال لمنظمات المجتمع لأخذ موقعها الطبيعي في نشر ثقافة التمدن المنضبط والقائم على احترام الدستور والقانون. وبالإمكان في هذا السياق انشاء مركز ابحاث وطني لمعالجة مخلفات الحروب واحتواء اثارها للإفادة منه في تقديم الدراسات والرؤى والخطط الفاعلة لاحتواء ومكافحة مظاهر العسكرة والعنف في المجتمع لاسيما بعد انتهاء الحرب مع الارهاب الداعشي .

٧. تنشيط حركة الاستثمار وتدوير حركة الاقتصاد الوطني لاستيعاب الطاقات الشبابية وصرفها باتجاه النشاطات التنموية البناءة بدلا من وقوعها بسبب البطالة والغضب في مصيدة الارهاب والعنف .والله ولي التوفيق .

الملخص

تشكل العسكرة ظاهرة واجهتها وعاشتها اغلب المجتمعات الانسانية في مراحل تأريخية معينة يغلب عليها طابع الازمة والمحن ، غير ان هذه الظاهرة ما لبثت ان تحولت الى سياسة وتوجه ايديلوجي للسيطرة على الجماهير واخضاعهم لمظاهر مرتبطة بالقوة المادية والعنف المسلح واجواء الاستعداد للحرب من قبل بعض الانظمة الشمولية او حتى القوى الفاعلة اجتماعيًا وسياسياً ، فكان لذلك نتائج وانعكاسات خطيرة وواضحة على صعيد هذه الدول ومجتمعاتها .هذا البحث محاولة لدراسة ظاهرة العسكرة عبر استجلاء ماهية هذه الظاهرة في المبحث الاول وتحري اسبابها في المبحث الثاني وتداعياتها على البناء الديمقراطي في المبحث الثالثعلى وفق المنهج التحليل العلمي، سعيًالإثبات فرضية مفادها : " ان للعسكرة الإجتماعية اثارا سلبية عميقة في بينة الدولة ومسارات تطورها وان الديمقراطية احدى اهم الميادين التي طالتها تأثيرات هذه الظاهرة ولاسيما في بلد تحول حديثا الى الديمقراطية بعد مسيرة طويلة من العسكرة كالعراق" .

Abstract

This phenomenon of Militarization of society encountered most of human societies in certain historical stages dominated by the crisis and emergency conditions. however, it soon turned into a policy to control the masses and subjected to the manifestations associated with physical force and armed violence by some totalitarian regimes or Even political actors, it was so serious and visible results and reflections on the society and the state as a whole.This research has been studied the nature of this phenomenon, and investigated the causes and dimensions of it. Within this theoretical border, conclusion was likely reached by the research is based on the premise that: "The social militarization traces negative deep in the state and its paths of development, and democracy one of the most important fields in which touched the effects of this phenomenon, especially in a country newly transition to democracy after a long drive from militarization, such as Iraq. "